



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية، و التسيير، و العلوم التجارية

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و مالي

ب عنوان

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في

الجزائر -دراسة حالة-

تحت إشراف: أ. بن معمر عبد الباسط

من إعداد الطالبة : فريال رحو

أ. زيفودي أحمد	أستاذ محاضر ب	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. بوزيدي سعاد	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2025 - 2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية، و التسيير، و العلوم التجارية

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و مالي

ب عنوان

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة-

تحت إشراف: أ. بن معمر عبد الباسط

من إعداد الطالبة : رحو فريال

أ. زغودي أحمد	أستاذ محاضر ب	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. بوزيدي سعاد	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2025 - 2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في تحليل البيانات الوصفية و تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي البسيط و باستخدام المتغيرات التالية: الشمول المالي ممثل بأبعاده كمتغير تابع و التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل.

حيث تم استخدام إستبيان مقسم إلى محاور تضمن المحور الأول البيانات الشخصية والمحور الثاني التكنولوجيا المالية أما المحور الثالث الشمول المالي الممثل بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) ووزع على عينة عشوائية.

حيث توصلت النتائج إلى ما يلي: أن التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابا ومعنويا على أبعاد الشمول المالي .وللتكنولوجيا المالية دور في تعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، شركات التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الرقمية، الإقراض الرقمي، التكنولوجيا التنظيمية.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of Financial Technology on Financial Inclusion in Algeria using statistical methods represented by descriptive data analysis, correlation analysis, and the simple linear regression model, using the following variables: Financial Inclusion represented by its dimensions as a dependent variable, and Financial Technology as an independent variable .

A questionnaire divided into sections was used. The first section: Personal Data, the second section: Financial Technology, and the third section: Financial Inclusion

represented by its dimensions (access to financial services, use of financial services, quality of financial services), and it was distributed to a random sample.

The results concluded the following: Financial Technology positively and significantly affects the dimensions of Financial Inclusion. And Financial Technology has a role in promoting Financial Inclusion.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, FinTech Companies, Digital Financial Services, Digital Lending, Regulatory Technology (RegTech).

قائمة المحتويات

أ.....	الملخص
و.....	قائمة الجداول
ز.....	قائمة الأشكال
ح.....	قائمة الملاحق
1	المقدمة العامة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي
6	مقدمة الفصل
7	المبحث الأول: التأطير النظري للتكنولوجيا المالية
7	المطلب الأول: تطور مفهوم التكنولوجيا المالية
12	المطلب الثاني: أسباب تبني التكنولوجيا المالية وخصائصها
17	المطلب الثالث: خدمات ومجالات وتقنيات التكنولوجيا المالية
27.....	المبحث الثاني: التأطير النظري للشمول المالي
27	المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الشمول المالي
31	المطلب الثاني: مبادئ وحواجز الشمول المالي
34	المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.....	38
المطلب الأول: دور شركات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي.....	38
المطلب الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية في الشمول المالي.....	43
المطلب الثالث: عوائق التكنولوجيا المالية أمام الشمول المالي.....	45
خاتمة الفصل.....	46
الفصل الثاني: دراسات سابقة.....	48
مقدمة الفصل.....	49
المبحث الأول: دراسات عربية.....	50
المبحث الثاني: دراسات أجنبية.....	55
المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	60
خاتمة الفصل.....	62
الفصل الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي- دراسة حالة الجزائر -.....	64
مقدمة الفصل.....	65
المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر.....	66
المطلب الأول: مؤشر نشاط الدفع عبر الأنترنت.....	66
المطلب الثاني: نشاط السحب على الجهاز النقدي وعدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر... ..	68
المطلب الثالث: مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني و نشاط الدفع بواسطة الهاتف.....	72

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر.....	77
المطلب الأول: مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي.....	77
المطلب الثاني: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي.....	79
المطلب الثالث: مؤشر إمتلاك البالغين لحسابات إيدار في مؤسسة مالية ومؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية	83
المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر.....	86
المطلب الأول: مجتمع وعينة وأداة الدراسة	86
المطلب الثاني: قياس صدق وثبات أداة الدراسة و معرفة خصائص العينة	86
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وإختبار الفرضيات	90
خاتمة الفصل	98
الخاتمة العامة.....	100
قائمة المراجع	104
قائمة الملاحق	114

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور نشاط الدفع على الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-جانفي 2025	66
2	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة خلال الفترة 2016 - جانفي 2025	68
3	العدد الإجمالي لمعاملات السحب على الجهاز النقدي خلال الفترة 2016 - جانفي 2025	69
4	عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2023 - جانفي 2025	71
5	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016 - جانفي 2025	73
6	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016-جانفي 2025	74
7	تطور نشاط الدفع والتحويل عبر الهاتف	76
8	ملكية الحسابات في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين (15+ سنة) 2011-2021	78
9	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.00 بالغ في الجزائر 2011-2023	80
10	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2011-2023	81
11	ملكية حساب ادخار في مؤسسة مالية للبالغين 15 سنة فأكثر	83
12	تطور مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية 15 سنة فأكثر	84

87	قياس ثبات وصدق الإستبيان	13
91	نتائج تحليل فقرات التكنولوجيا المالية	14
92	نتائج تحليل فقرات الوصول للخدمات المالية	15
93	نتائج تحليل فقرات إستخدام الخدمات المالية	16
94	نتائج تحليل فقرات جودة الخدمات المالية	17
96	نتائج تحليل تباين خط الإنحدار	18

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تعريف التكنولوجيا المالية	10
2	الأبعاد الرئيسة للشمول المالي	37
3	عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في مختلف القطاعات خلال الفترة 2016-جانفي 2025	67
4	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة خلال الفترة 2016-جانفي 2025	69
5	حجم قطاع السحب على الجهاز النقدي خلال الفترة 2016-جانفي 2025	70
6	عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2023 - جانفي 2025	72
7	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016-جانفي 2025	73
8	حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016-جانفي 2025	75

76	العدد الإجمالي لنشاط الدفع والتحويل عبر الهاتف	9
78	ملكية الحسابات في مؤسسة مالية للبالغين حسب الفئات 2011-2021	10
80	عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر 2011-2023	11
82	عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2011-2023	12
83	ملكية حساب إيداع في مؤسسة مالية للبالغين 15 سنة فأكثر	13
85	تطور مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية 15 سنة فأكثر	14
87	نسبة الإناث والذكور في عينة الدراسة	15
88	نسبة الفئة العمرية في عينة الدراسة	16
88	المستوى التعليمي في عينة الدراسة	17
89	قطاعات العمل في عينة الدراسة	18
89	ملكية حساب لدى مؤسسة مالية في عينة الدراسة	19
90	مكان السكن في عينة الدراسة	20

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معامل ألفا كرونباخ لمحاوَر الإستبيان	115
2	نتائج تحليل فقرات التكنولوجيا المالية	115
3	نتائج تحليل فقرات الشمول المالي	116
4	نتائج الارتباط بين التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي	116
5	نتائج الإنحدار الخطي البسيط	116

المقدمة

العامّة

تمهيد:

عرف القطاع المالي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة بفضل التكنولوجيا المتسارعة التي ساهمت ببروز ما يعرف بالتكنولوجيا المالية (Fintech)، التي كانت نتاج الشركات العاملة في هذا المجال حيث ساهمت في تقديم خدمات مالية بطرق أكثر كفاءة وفعالية وشمولا كإقراض عبر الأنترنت والتحويلات وإدارة الثروات والدفع الرقمي من خلال مجموعة من التقنيات والابتكارات المستحدثة، الأمر الذي دفع الدول إلى مساهمة هذه التطورات للإستفادة من إبتكاراتها والإهتمام بالإستثمار في شركاتها.

في ظل التحديات المرتبطة بإقصاء شريحة واسعة من الشركات الصغيرة و الأفراد من النظام المالي، برزت التكنولوجيا المالية كأداة إستراتيجية فعالة لضم الفئات المحرومة من الوصول للخدمات والمنتجات المالية حيث ساهمت في تقديم خدمات مالية تتماشى مع قدراتهم المالية وبالتالي تكوين أفراد مشمولين ماليا، حيث قامت العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية بتبني إستراتيجيات وسياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية بإعتبارها أداة حديثة فعالة تقوم بتحقيق الشمول المالي بواسطة الحلول المبتكرة التي تقدمها.

نظرا للترابط بين أهمية التكنولوجيا المالية و هدف الشمول المالي فإن الجزائر كغيرها من الدول تسعى لدفع وتيرة النمو نحو التكنولوجيا المالية نظرا للجهود المبذولة من قبل السلطات لتحديث البنية التحتية الرقمية و لتحفيز التحول الرقمي في القطاع المالي كتوسيع شبكات الدفع الإلكتروني و زيادة عدد الصرافات الآلية وتحفيز البنوك على تقديم خدمات إلكترونية، وتسعى الدولة إلى تعزيز الجهود لصياغة إستراتيجيات أكثر كفاءة لتحقيق الإدماج المالي الشامل لتعزيز التنمية الإقتصادية و المستدامة وتطوير النظام المالي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق و في ظل أهداف الدراسة، و إتباعا للمنهج العلمي، تم صياغة الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من حيث تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تشجيع إستخدامها، ورفع جودتها؟

أسئلة فرعية:

- 1- كيف ساعدت التكنولوجيا المالية في تسهيل وصول الفئات غير المشمولة سابقاً إلى الخدمات المالية؟
- 2- ما مدى استخدام الأفراد والمجتمعات لخدمات التكنولوجيا المالية بشكل فعال ودائم؟
- 3- هل ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة من حيث الكفاءة، الشفافية، وسهولة الإستخدم؟
- 4- ما هي التحديات أو المعوقات التي قد تؤثر على فعالية التكنولوجيا المالية في تحقيق شمول مالي حقيقي؟
- 5- ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على توسيع نطاق الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة نقترح الفرضيات التالية:

- 1- للتكنولوجيا المالية أثر إيجابي على تعزيز الشمول المالي.
- 2- تُساهم التكنولوجيا المالية في تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الريفية أو الفئات غير المشمولة تقليدياً.
- 3- تُعزز التكنولوجيا المالية من استخدام الخدمات المالية بشكل مستمر وفعال من قبل الأفراد، بفضل سهولة الاستخدام وتنوع الخدمات.

4- تُساهم التكنولوجيا المالية في رفع جودة الخدمات المالية المقدمة، من حيث السرعة، الشفافية، وتخصيص الخدمات بحسب احتياجات المستخدم.

مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع :

أهمية الموضوع و مكانته على المستوى الدولي، من الأسباب التي أدت للقيام بهذه الدراسة إضافة إلى :

- ضعف معدلات الشمول المالي في العديد من البلدان النامية والحاجة لحلول مبتكرة .
- الانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية (Fintech) وتطور أدواتها.
- الحاجة لتقييم دور التكنولوجيا المالية في تعزيز معدلات الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- فهم أساسيات كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- التعرف على العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- تحديد واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر .
- تحديد مستوى إستجابة العينة المبحوثة نحو التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من موضوعات العصر، حيث أصبح من المهم إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز لشمول المالي بصفة خاصة في الجزائر في ظل الابتكارات التقنية التكنولوجية في القطاع المالي التي تساهم في إستفادة جميع شرائح المجتمع من الخدمات المالية.

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: فيما يتعلق بالجانب النظري فإن الدراسة لم تحدد بمنطقة معينة وكانت على مستوى عالمي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فكانت الدراسة على مستوى الجزائر.
- ✓ الحدود الزمانية: فيما يتعلق بالجانب النظري فإن الدراسة لم تحدد إطار زمني، أما فيما يخص واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر فكانت فترة الدراسة مابين 2011 و جانفي 2025.

منهج الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية وإختبار صحة فرضياتها تم الإعتماد على كل من:

- **المنهج التاريخي:** و الذي تم من خلاله التطور التاريخي لمختلف مراحل التكنولوجيا المالية.
- **المنهج الوصفي:** تم من خلاله إستعراض المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، و المفاهيم الأخرى المتعلقة بالشمول المالي.
- **المنهج التحليلي:** تم إستخدامه لتحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي .
- **المنهج الإحصائي:** تم الإستعانة به في عرض مختلف الأرقام و البيانات و الجداول و الأشكال الإحصائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي.

هيكل الدراسة:

في البداية تم التطرق للمقدمة العامة التي أحاطت بمختلف جوانب الموضوع من التكنولوجيا المالية و الشمول المالي بصفة عامة حيث تم إتباع منهجية علمية مشكلة من ثلاثة فصول كالتالي :

- **الفصل الأول:** و الذي تناول الإطار النظري للتكنولوجيا المالية مع عرض مختلف محطات تطورها وأهم خدماتها وتقنياتها ومجالاتها وكذلك تم عرض الإطار النظري للشمول المالي مع التعرف على أهم مبادئ هذا الأخير ومختلف أبعاده إضافة إلى أنه تم التطرق للعلاقة التي تربط بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
 - **الفصل الثاني:** يضم مجموعة مختلفة من الدراسات السابقة التي تتعلق بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث تم إبراز في هذا الفصل مختلف النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسات.
 - **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل دراسة لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر من خلال القيام بدراسة إحصائية تحليلية لمختلف جوانب هذين المتغيرين ومعرفة أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.
- و في الأخير تم إنجاز خاتمة عامة التي أوضحت مختلف النواحي التي تم معالجتها، والنتائج التي تم التوصل في ظل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتكنولوجيا المالية و

الشمول المالي

مقدمة الفصل:

تزايد الاهتمام بالشمول المالي و التكنولوجيا المالية على مستوى العالم نظرا لدورها الحيوي في تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الوطني والمحافظة على الاستقرار المالي، حيث عمل الشمول المالي على ربط فئات المجتمع و المؤسسات بالنظام المالي من خلال توفير فرص تكون متكافئة للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وهذا بالإعتماد على آليات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة من خلال حلول جديدة مبتكرة قدمها قطاع التكنولوجيا المالية التي تساهم في إتاحة الخدمات والمنتجات المالية للإستفادة منها.

بهدف الإلمام بحيثيات هذا الموضوع إرتأينا في هذا الفصل من الدراسة بتسليط الضوء على الإطار النظري للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي مع التطرق العلاقة بينهما لذا تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأطير النظري للتكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: التأطير النظري للشمول المالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

المبحث الأول: التأطير النظري للتكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التكنولوجيا المالية.

مع تسارع وتيرة التحولات الرقمية خلال العقد الأخير من القرن 20، وبشكل خاص مع بداية إنشاء البنوك عبر الأنترنت، حيث إعتقاد مصطلح "Fintech" ليس مفاجئا ويمكن تلخيص مراحل تطوره كالتالي¹:

➤ التكنولوجيا المالية (1866-1967):

إن تطور مفهوم تكنولوجيا مالية راسخ منذ القرن التاسع عشر حيث تم تطوير جهاز PINTELGRAH في عام 1860 كان هدفه التحقق من توقعات المؤسسات البنكية، حيث كان عام 1866 بصمة التأسيس ل Fintech تم من خلاله إنشاء أول كابل عبر الأطلسي يمكن من خلاله تدفق المعلومات المالية بين أمريكا و أوروبا وفي عام 1918 تم خلق نظام Fedwire لتحويلات الأموال بشكل إلكتروني، في عام 1950 كان حدث في غاية الأهمية و هو تشكيل بطاقة إئتمان (Diner's card) التي يكون الدفع من خلاله بدون نقود تبعها طرح بطاقة الإئتمان بواسطة Amex في عام 1958، و مع إدخال نظام Quotron عام 1960 لعرض بيانات الأسهم إلكترونيا عبر الشاشات، شهدت الأسواق المالية قفزة نوعية.

➤ التكنولوجيا المالية (1967-2008):

باركليز، في حين شهدت التكنولوجيا المالية نموا ملحوظا في عام 1971 مع تأسيس أول سوق أسهم إلكترونية (بورصة ناسداك)، التي شكلت نقطة تحول في التداولات المالية، أعقب ذلك تقديم SWIFT كشبكة لتحويل الأموال إلكترونيا في عام 1973، وفي وقت لاحق عام 1982 ظهرت شركة إي تريد

¹ Battouche oumaïma Houria Malek, Doumi Samra, " exploring the extent of Fintech adoption intentions in stif: A study from bank customers' Perspectives", journal of economic sciences Institut, vol:27 num: 01 year:2024 , pp 365-366.

المالية (E*TRADE) كمنصة للتجارة الإلكترونية، توالى بعد ذلك إطلاق الهواتف المحمولة لأول مرة سنة 1983¹، تم استخدام مصطلح البيانات الضخمة عام 1993، تلى بعض ذلك بنك ويلز فارجو الذي كان أول بنك يقدم حسابا جاريا عبر الأنترنت عام 1995، وفي عام 1997 نُفذت أول معاملة دفع باستخدام الهاتف المحمول بواسطة رسالة نصية، بعدها تم إطلاق منصة PAYPAL أول نظام دفع إلكتروني عالمي، جاء بعد ذلك اندماج كونفينيتي مع X.com وهي عبارة عن شركة مصرفية عبر الأنترنت أنشأها إي-ماسك وفي وقت لاحق عام 2008 أنشأ مطورو الكمبيوتر ساتوشي ناكاموتو ورقة بيضاء لنموذج سلسلة الكتل²، حيث أسفرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 عن تغيير جذري في مسار التكنولوجيا المالية، حيث مع الحاجة للابتكار برزت طفرة حقيقية في هذا المجال خلال السنوات اللاحقة³.

➤ التكنولوجيا المالية (2008- حتى الآن):

ظهر في عام 2009 أول عملة مشفرة لا مركزية وهي عملة البتكوين (Bitcoin) المدعومة بتقنية البلوكتشين (Blockchain) يمكن تحويلها بشكل مباشر بين الأطراف (نظير إلى نظير) دون الحاجة إلى وسيط سواء بنك مركزي أو جهة ذات سلطة للإشراف على العملية، وفقا لهذا ظهرت خدمة Google Play عام 2011 كمنصة دفع من نظير إلى نظير، تتيح للمستخدمين إرسال واستقبال الأموال عبر الحواسيب أو الأجهزة المحمولة ، دون فرض أي تكاليف على المرسل أو المستلم، بعد ذلك في عام 2012

¹ Ibrahim A.zeidy, " the Role of Financial Technology (Fintech) in Increasing efficiency in the economy", special report common market for eastern and southern Africa, comesa monetary institute ,2022,pp1-2.

² Emilio Abad-segura,Mariana-daniela gonzález, Eloy lópez-meneses,and Esteban vázquez-can, "financial technology: Review of trends approaches and management", journal mathematics, 2020,8,951, p3

³ Ibrahim A.zeidy,op,p2.

تأسست Coinbase كمنصة لتداول العملات المشفرة، وفي سنة 2014 تم إصدار Apple Pay كخدمة دفع عبر الهاتف المحمول، يليها إنشاء عملة Ethereum سنة 2015 المشفرة بتقنية Blockchain مع تطوير المنصات اللامركزية و العقود الذكية وفي العام ذاته 2015 تم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تم كتابة تقرير "النظام المالي الذي نحتاجه" لجعل التكنولوجيا المالية خضراء، توالى ذلك إطلاق أول برنامج دراسي لدرجة البكالوريا في مجال التكنولوجيا المالية من قبل كلية فرانكفورت للتمويل و الإدارة و عام 2018 قامت Googl Ventures بأول استثمار في Fintech، حيث تسارع وتيرة التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل أساسي في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات أوسع في المجتمع وزيادة الإستثمارات وتسريع التحول الرقمي في هذا المجال مع التركيز على الابتكارات في مجال البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي¹.

وتعتبر التكنولوجيا المالية عبارة عن مصطلح يتكون من كلمتين التكنولوجيا (technology) و المالية (finance) ويصطلح عليها ب فينتك (Fintech)، وهو عبارة عن إستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية².

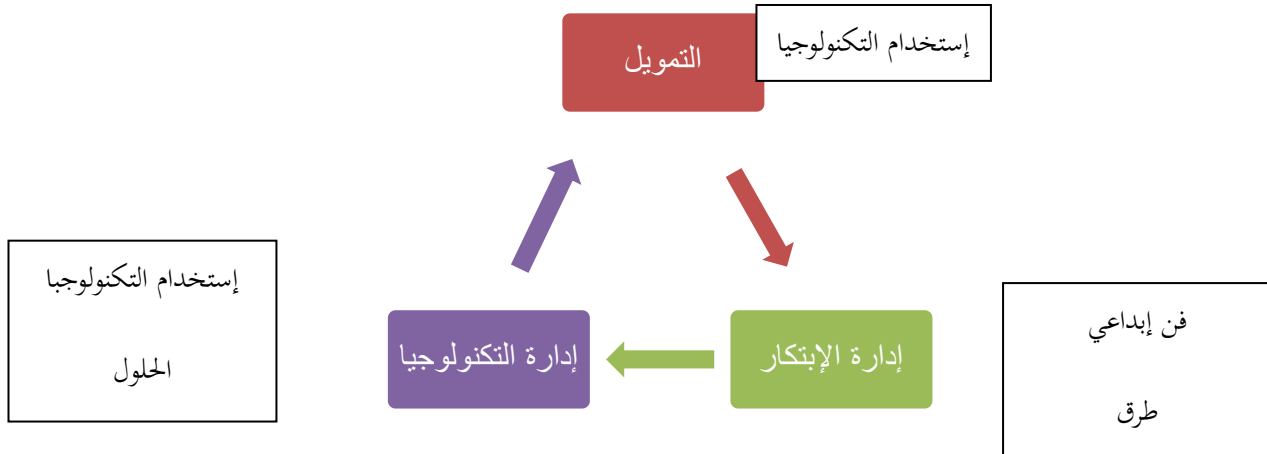
وفقا ل Sung, A و Leong, K يعرفان Fintech على أنها " تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تهدف إلى تحسين كفاءة عمليات الخدمات المالية، بما يتلاءم مع متطلبات وظروف العمل المتنوعة"³. حيث يقدم الشكل التالي لتعريف التكنولوجيا المالية:

¹ Emilio Abad-segura, Mariana-daniela gonzález, Eloy lópez-meneses, and Esteban vázquez-can, op, p3

² سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلة أفاق علمية، المجلد 11 العدد 03، سنة 2019، ص726.

³ Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2, pp. 74-78.

الشكل 1: تعريف التكنولوجيا المالية



Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It : المصدر: and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no. 2, pp. 74-78

وفقا لهذا الشكل تعرف التكنولوجيا المالية على أنها: تقاطع بين 3 عناصر أساسية تجمع بين التمويل و إدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار¹.

عرفها مجلس الاستقرار المالي (FSB) بأنها: "إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية"².

¹ Abdellaoui fethallah, " Financial Technology (Fintech): A Theoretical Approache", journal of economic geography, volume:02/Nº:01(2025),p5.

² FSB(2017): Financial Stability Implications from FinTech, Supervisory and Regulatory Issues that Merit Authorities' Attention, Financial Stability Board, p7, <https://www.fsb.org/wpcontent/uploads/R270617.pdf>

حسب تقرير أجنده بالي للتكنولوجيا المالية عرفت بأنها "التطورات في التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل تقديم الخدمات المالية وتحفيز تطوير نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة"¹.

حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة، ينفورت توصف التكنولوجيا المالية على أنها : " تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها"².

فيما عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية على أنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد ذو تأثير على الأسواق و المؤسسات المالية³

أما معهد البحوث الرقمية بدبلن البولندية إعتبر التكنولوجيا المالية عبارة عن كل الإختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، و تتضمن البرامج الرقمية المستخدمة في العمليات المصرفية بما في ذلك التعاملات مع العملاء وتقديم الخدمات المالية⁴.

و عليه يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي مجموعة من الابتكارات و التقنيات التكنولوجية المتطورة التي تساهم في تقديم الخدمات المالية بطريقة جديدة ومبتكرة تعمل على تحسن الجودة وتقليل التكلفة بما يكتسب ميزة تنافسية لشركات التكنولوجيا المالية .

¹ IMF(2018): The Bali Fintech Agenda. IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington DC, p12, <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2018/pp101118-bali-fintech-agenda.ashx>

² تقرير التكنولوجيا المالية(2016): التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، ومضة و ينفورت، ص7، https://www.fndevgateway.org/sites/default/files/users/user611/ar_fintechmena_wamda.pdf

³ شوقي بوقبة، هاجر زراقي، " التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي: دول شمال إفريقيا نموذجاً"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 09 العدد02، ديسمبر 2022، ص1057

⁴ عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداق، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و إنعكاساتها على القطاع المصرفي"، مجلة المدير، مجلد 09، رقم03، سنة 2022، ص ص 10-11.

المطلب الثاني: أسباب تبني التكنولوجيا المالية وخصائصها.

أولاً: أسباب اللّجوء للتكنولوجيا المالية

تساهم التكنولوجيا في إعادة تغيير المنظور المالي، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الوصول للخدمة المالية بطريقة أكثر فعالية وشمولية¹. حيث برزت التكنولوجيا المالية في مختلف دول العالم بفضل عدة عوامل ساعدت على ظهورها، فإن ثلاثة عوامل منها متداخلة وواضحة بصفة خاصة.

➤ **التحولات الديمغرافية والثقافية:** يشكلون الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً نحو خمسين بالمائة من سكان العالم ويعرفون بجيل الألفية، هذا الجيل هو عبارة عن جيل رقمي يتميز بفكر ونظرة مبتكرة تجاه الخدمات المالية والمصرفية ومن المتوقع أن تسلك المنتجات والخدمات في مختلف القطاعات نحو تبني نهج "الأولوية للأجهزة المحمولة"، وتقديمها بالإعتماد على القنوات الرقمية مع الأخذ بعين الاعتبار تخصيصها لأجل تلبية إحتياجات المستخدم النهائي، وتتماشى التكنولوجيا المالية طرداً مع التحولات الديمغرافية و الثقافية التي يشهدها قطاع الخدمات المالية.

➤ **الفجوات في قطاع الخدمات المالية التقليدية:** في الماضي، كانت الخدمات المصرفية والمالية تتمحور بشكل أساسي في حدود المؤسسات المالية التقليدية الراسخة، والتي استفادت من مزايا إرتبطت بحجمها ونطاقها، مما ساعدها على تقديم الخدمات لشريحة كبيرة من السوق. حيث كان لديهم شبكات فروع تتميز بتكاليف مرتفعة وأنظمة تكنولوجيا معلومات قديمة، الأمر الذي أدى إلى بطء إستجابتها للتحولات نحو العالم الرقمي.

¹ Ratna Sahay, Ulric Eriksson von Allmen, Amina Lahreche, Purva Khera, Sumiko Ogawa, Majid Bazarbash, Kimberly Beaton(2020): The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, International Monetary Fund, Monetary and capital markets department, p12, <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/journals/087/2020/009/087.2020.issue-009-en.xml>

ونتيجة لذلك، تم تصنيف بعض العملاء على أنهم "ليس مربحين"، مما انعكس بشكل سلبي على مستوى الشمول المالي.

➤ **التقدم التكنولوجي:** خلال العقد الماضي شهدت التكنولوجيا المالية تطوراً ملحوظاً، مما فتح أفقاً لرقمنة المعاملات وتحليل البيانات بطرق أكثر كفاءة، الأمر الذي ساعد على فهم احتياجات المستخدمين بشكل أحسن وتقديم حلول خاصة و آمنة العمليات المختلفة¹.

تحدد كذلك نية تبني التكنولوجيا المالية كذلك من خلال مجموعة من العوامل على المستويين الكلي والفردى، و إضافة للعوامل المذكورة سابقاً نجد:

➤ **الأمن والمخاطر المتصورة والثقة:** تشكل المخاطر المتصورة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية عاملاً أساسياً لتفسير نية الأفراد لتبني هذه التكنولوجيا، حيث تتأثر قرارات الأفراد باستخدام هذه التكنولوجيا أو عدم استخدامها بالمخاطر، وقد أظهرت الدراسات أن الأمن المتصور، ورضا المستخدم، والإلمام بالخدمات ترتبط بشكل إيجابي بالفائدة المدركة لدى عملاء التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يجعل رغبتهم مستمرة في استخدامها. كما توصلت أبحاث أخرى إلى وجود علاقات مشابهة، حيث تلعب المتغيرات المدركة دور الوسيط في بناء ثقة العملاء بالتكنولوجيا المالية، مما يؤثر على إستمرارية استخدامها مستقبلاً. وتشير بعض الدراسات إلى أن عوامل مثل المخاطر المتصورة والفوائد المتصورة لها تأثير عالى على مستوى ثقة العملاء بخدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مما يساهم بدوره في تحديد رغبتهم في تبني هذه الخدمات و استخدامها.

¹ Philip Rowan, Kieran Garvey, Bryan Zheng Zhang and others(2020): FinTech in Uganda: Implications For Regulation, financial sector deepening, cambridge centre for fianane report, pp18-19, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3621272

➤ **محو الأمية وإستخدام التكنولوجيا المالية:** إن توسع قطاع التكنولوجيا يرتبط بالمستويات المرتفعة من الإلتحاق بالتعليم العالي، حيث يُسهم التعليم في تعزيز الثقافة المالية وتزويد الأفراد بالقدرة على التعامل بفعالية مع الفرص والتحديات التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية، مما يخلق المواهب التي تلعب دوراً جوهرياً في نجاح الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، عبر تطوير حلول مبتكرة وفعالة تلبي إحتياجات العملاء وفي الوقت نفسه يساهم العرض المستمر للمواهب الفنية المتطورة في تعزيز الميزة التنافسية لهذه الشركات مقارنة بالمنافسين الإقليميين والدوليين من منظور العرض والطلب، يبرز بوضوح الدور الإستراتيجي الذي يلعبه التعليم العالي في دعم نمو وإستمرارية قطاع التكنولوجيا المالية.

➤ **الفائدة المتصورة للتكنولوجيا المالية:** أشارت العديد من الدراسات إلى أن الفائدة المتصورة تلعب دور مهم في تشكيل نية الأفراد لتبني خدمات التكنولوجيا المالية. فقد تبين أن الأشخاص الذين يمتلكون وقت فراغ كبير يكونون أكثر ميولة لتجربة الحلول المالية المبتكرة، كما وجد أن تأثير الفائدة المتصورة يفوق تأثير المخاطر المتصورة، إلا أن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى. على سبيل المثال، كشفت دراسة أجريت في ماليزيا باستخدام نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) أن الفائدة المتصورة، وسهولة الاستخدام، والتكلفة، والوعي، تعد عوامل رئيسية في التنبؤ بإستخدام خدمات التكنولوجيا المالية، حيث ثبت أن الفائدة المتصورة تؤثر بشكل إيجابي وكبير على نية الأفراد لإستخدام هذه الخدمات.

➤ **الرضا وإستخدام التكنولوجيا:** أجريت دراسة هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على رضا العملاء في قطاع التكنولوجيا المالية في ماليزيا، وكشفت النتائج أن الأمان والخصوصية من أبرز العوامل المؤثرة بشكل كبير، إضافة لعوامل أخرى مثل عرض المعلومات، جودة الخدمة، وسهولة الإستخدام. على سبيل المثال، يسهم رضا العملاء عن خدمات التكنولوجيا المالية في تعزيز الرضا عن القطاع العام. خلال السنوات القليلة الماضية، شهدت الأسواق الناشئة في آسيا، وخاصة في دول رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)،

دخول عدد متزايد من شركات التكنولوجيا المالية، حيث يتنافس القادمون الجدد مع اللاعبين التقليديين، مستهدفين نفس الشرائح من العملاء. ومن أبرز الإستراتيجيات للحفاظ على رضا العملاء التميز من خلال تقديم قيمة مضافة أو خدمات متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.

➤ **الأدلة والتباين على مستوى الدولة:** يوجد إختلاف بين الدول فيما يتعلق بمستويات تبني خدمات التكنولوجيا المالية، حيث تلعب العوامل الكلية دور رئيسي في تشكيل نية المستخدم وإعتماد هذه الخدمات على المستوى الوطني. وأبرزت دراسة أجريت في إندونيسيا ملاحظة مهمة، حيث أظهر النموذج أن الثقافة المالية من أقل العوامل التي تؤثر في قرار تبني العملاء للخدمات. في المقابل، كان لإبتكارات المستخدم تأثير كبير، مما دفع الباحثين إلى التأكيد على أهمية تكثيف جهود مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية، إلى جانب وضع سياسات تنظيمية داعمة من قبل الحكومة لتعزيز معدلات التبني.

➤ **التكنولوجيا المالية والشمول المالي:** تشهد الأدبيات الحديثة تزايد مستمر في دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي، حيث تسهم التكنولوجيا المالية في إلغاء الوساطة التقليدية في المعاملات، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتعزيز إستدامة نماذج الأعمال الجديدة كما توفر مزايا اقتصادية للوحدات الصغيرة، وتقدم منتجات وخدمات مالية يسهل الوصول إليها، لأجل إندماج فئات أوسع في النظام المالي¹.

تواجه المراكز المصرفية التقليدية تحديات متعددة، مثل بطء إجراء الموافقة على الإئتمان، والإعتمادا على أنظمة تشغيل قديمة، وتفاوت مستوى الخبرة بين إداراتها المختلفة، بالإضافة إلى التأخر في معالجة شكاوى العملاء وعدم التركيز على السياسات الموجهة نحو إحتياجات العملاء. حيث تقدم شركات التكنولوجيا المالية حلول مبتكرة لهذه المشاكل

¹ Khaled Mahmud, MD Mahbulul Alam Joarder and Kazi Muheymin-Us-Sakib, "Adoption Factors of Fintech: evidence from an emerging economy country-Wide Representative sample", international journal of Financial studies, 2023, 19, 9, pp 3-7.

مستفيدة من نهج حديث لمعالجة التحديات التي تواجه المؤسسات التقليدية. كما أن مرونتها في تبني نماذج عمل جديدة، وقدرتها على التركيز على احتياجات العملاء، تمنحها ميزة تنافسية قوية على نظرائها التقليديين¹.

ثانياً: خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بعدد من الخصائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ تقدم التكنولوجيا المالية طرق فعالة لإستلام المدفوعات عبر الحدود بشفافية وبكفاءة وتكلفة أقل مقارنة بالطرق التقليدية.

❖ تعتمد المؤسسات المالية والمصرفية على التكنولوجيا المالية لتحقيق أهدافها.

❖ توفر الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية عروضاً متنوعة وخيارات دفع مرنة، مما يعزز الكفاءة ويخفض التكاليف.

❖ تشمل التكنولوجيا المالية المعرفة المالية والمناهج المصرفية والمالية المتنوعة.

❖ تساهم التكنولوجيا المالية في مرونة ونمو قطاع الصيرفة الإسلامية عالمياً.

❖ تدعم التكنولوجيا المالية الشفافية، الحوكمة، وإدارة المخاطر، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي².

❖ التمويل عبر سوق الأسهم المحلية.

❖ سهولة الحصول على القروض.

¹ Akash Dubey(2019): Fintech Report, EnterSlice, Noida, india, p5,

<https://enterslice.com/learning/wpcontent/uploads/ebook/fintech-report-2020.pdf>

² مروة بلمباركي، إبراهيم شيخ التهامي، " أثر التجارة الخارجية على التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2004-2021)"، مجلة الجغرافيا الإقتصادية، المجلد 02/العدد: 01(2025)، ص 204-205.

❖ توافر رأس المال الاستثماري.

❖ تطوير الأسواق المالية.

❖ التكنولوجيا المتقدمة.

وتُقاس هذه الجوانب من خلال المتغيرات التالية:

✓ مدى توافر أحدث التقنيات.

✓ قدرة الشركات على إستيعاب التكنولوجيا.

✓ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

✓ مستوى الابتكار.

✓ عوامل التطوير والابتكار¹.

المطلب الثالث: خدمات ومجالات وتقنيات التكنولوجيا المالية.

أولاً: خدمات التكنولوجيا المالية:

توفر التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من الخدمات للعملاء، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **خدمات الدفع:** تتضمن جميع العمليات والخدمات التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية لعملائها بواسطة

التكنولوجيا المالية وتكون ذات فعالية ومرونة بحيث تتيح لهم العديد من وسائل الدفع المتنوعة (إجراء الدفع

من خلال الهاتف الذكي، التحويلات المالية الدولية، تنظيم وإدارة عمليات الدفع في التجارة الدولية).

¹ Battouche oumaïma Houria Malek, Doumi Samra, op, p366.

2. الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد: تتضمن المعاملات المصرفية البسيطة المخصصة للأفراد من خلال الأنترنت من دون أي تواجد فعلي للوكالة بتكاليف منخفضة تتضمن أيضا حولا لإدارة الميزانية، بالإضافة إلى أدوات متنوعة لتنظيم الشؤون المالية الشخصية¹.

3. الإستثمار والتمويل: توفر التكنولوجيا المالية آفاقا واسعة للإستثمار، تساعد في إستقطاب مدخرات الأفراد بفضل عروضها البسيطة التي تجذب إهتمام العملاء علاوة على ذلك، تمكن من تطوير منصات للتمويل الجماعي حيث تتيح للشركات الحصول على التمويل بمختلف أشكاله سواء عبر القروض أو الإستثمار في رأس المال، أو من خلال التبرعات.

4. الخدمات المقدمة للبنوك والشركات: تسهم شركات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تحسين إدارة الأعمال من خلال تقديمه لحلول مبتكرة ومتطورة على سبيل المثال تعتمد البنوك على تقنية البلوكشين لتطوير أنظمة تعتمد على سلاسل الكتل لتسجيل المعاملات مثل تلك التي تقدمها شركتا Paymium و Cellbaz كما توفر شركات مثل FORTIA و ACTIMIZE أدوات متقدمة تتمثل في برامج لمعالجة البيانات الجماعية وإجراءات التحكيم إلى جانب ذلك تقدم شركات أخرى حولا متخصصة في إدارة المخاطر والضرائب، مما يساعد المؤسسات المالية على تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية².

ثانيا: قطاعات التكنولوجيا المالية:

¹ مولودي عبد الغاني، "الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي: دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 32-33.

² خلف سمية، العجاج فاطمة الزهراء، "إستخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجنت، المجلد 04-العدد 01(خاص)، جانفي 2023، ص 104.

إرتكزت الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على خدمات المدفوعات وحلول الإقراض، حيث استندت منصات التمويل الجماعي، وشبكات الإقراض المباشر (P2P)، وحلول الدفع مثل "باي بال" إلى الاتجاهات الرئيسية للإقتصاد الرقمي الناشئ، مثل الإقتصاد التشاركي، وشبكات التواصل الإجتماعي، والتجارة الإلكترونية.

ومؤخرا، برزت ثلاثة توجهات رئيسية تميز قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية، متمثلة في التحويلات المالية الدولية، وإدارة الثروات، والتأمين. في هذا السياق، تلعب تقنية "البلوك تشين" (التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات الرقمية) دورا محوريا من المتوقع أن يتجاوز نطاق الخدمات المالية التقليدية¹.

حيث يمكن إيجاز أهم قطاعات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

- **الإقراض الرقمي:** يعرف على أنه: عملية تقديم القروض عبر قنوات رقمية أثناء طلبها وصرفها وإدارتها إلكترونيا، حيث يعتمد المقرضون على البيانات الرقمية لإتخاذ قرارات إئتمانية مستنيرة وتعزيز التفاعل الذكي مع العملاء².

تعتمد عملية التفاعل بين العميل والمقرض بالكامل على التطبيقات أو المنصات الإلكترونية مما يجعل إجراءات منح القرض أسرع وأكثر كفاءة مع خفض التكاليف وتعزيز سهولة الإستخدام، وتعد هذه الطريقة جذابة بشكل خاص للمقترضين الذين يفضلون الراحة والسرعة على التفاعل الشخصي وطلب الإستشارة بالإضافة إلى ذلك تمنح هذه

¹ تقرير التكنولوجيا المالية (2016): مرجع سابق، ص10

https://www.findevgateway.org/sites/default/files/users/user611/ar_fintechmena_wamda.pdf

² Accion Insights(2018): Demystifying Digital Lending, How Digital Transformation Can Help Financial Service Providers Reach New Customers, Drive Engagement, and Promote Financial Inclusion, p10,

https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/1123_digital_lending_r10_print_ready.pdf

الآلية للمقرض مرونة أكبر في التعامل مع التقلبات في الطلب، وتساهم في تقليل الأخطاء التي قد تنشأ عن التفاعلات البشرية أثناء عملية منح الائتمان¹.

تتم عملية الإقراض الرقمي عادة من خلال خطوات بسيطة، حيث يبدأ مقدم الطلب بتنزيل تطبيق المقرض على هاتفه المحمول ثم يملأ نموذجاً قصيراً عبر التطبيق. يستخدم المقرض نظاماً آلياً لمعالجة البيانات وتقييم الجدارة الائتمانية لمقدم الطلب بالاعتماد بشكل أساسي على المعلومات المستخرجة من هاتفه في حال الموافقة على الطلب يصرف القرض مباشرة في المحفظة الإلكترونية للعميل خلال دقائق غالباً ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين أقل من شهر إلى بضعة أشهر وبمبالغ صغيرة تمتد من بضعة دولارات إلى بضع مئات من الدولارات الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذه القروض عادة ما تحمل أسعار فائدة مرتفعة تتجاوز في كثير من الأحيان 100% على أساس سنوي².

● **التمويل الجماعي:** التمويل الجماعي عبارة عن آلية حديثة لجمع رأس المال تعتمد على مساهمات الأفراد كالأصدقاء والعائلة، العملاء، المستثمرين المستقلين يتم هذا النموذج بشكل رئيسي عبر الإنترنت من خلال منصات التمويل الجماعي ووسائل التواصل الاجتماعي للاستفادة من الشبكة الواسعة للداعمين، يقوم هذا النموذج على ثلاثة أطراف رئيسية: صاحب المشروع الذي يطرح فكرة أو مشروعاً يحتاج إلى تمويل والداعمون الذين يؤمنون بالفكرة ويقدمون الدعم المالي والمنصة الوسيطة التي تجمع الطرفين وتوفر البيئة اللازمة لتنفيذ عملية التمويل.

¹ Adamek,J, & Solarz,M. (2023). Adoption factors in digital lending servuces offered by FinTech lenders. Oeconomia Copernicana, 14(1), p174.

² Chen,A.J, Omri,E.T, Jung,K.K, & Regina,W.M. (2023). Digital Lending and Financial Well-Being: Evidence from a Developing Economy ,p11.

تتنوع أشكال التمويل الجماعي حسب طبيعة العائد الذي يحصل عليه الداعمون في التمويل الجماعي القائم على المكافآت يحصل المساهم على منتج أو خدمة مستقبلية مقابل دعمه المالي و يعتمد التمويل الجماعي القائم على التبرعات على تقديم الدعم المالي دون انتظار أي مقابل أما التمويل الجماعي بالأسهم فيمنح الداعمين حصصا في الشركة، عادة في مراحلها الأولى، مقابل مساهمتهم المالية وأخيرا يقوم التمويل الجماعي بالدين على إقراض المستثمرين أموالا للشركة مع توقع إستردادها مع الفوائد خلال فترة زمنية محددة.

أصبحت منصات مثل Kickstarter و Indiegogo و GoFundMe أدوات شائعة لدعم مجموعة واسعة من المشاريع نظرا للمزايا التي يقدمها مثل الوصول إلى جمهور واسع وإختبار الأفكار والتحقق منها وإشراك المجتمع والعملاء في مراحل تطوير المشروع ومع ذلك يواجه التمويل الجماعي أيضا مجموعة من تحديات كالحاجة إلى تقديم عرض جذاب ومخاطر عدم تحقيق أهداف التمويل وإمكانية الفشل العلني يجمع التمويل الجماعي بين التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية والتمويل مما يجعله بديلا مبتكرا للطرق التقليدية في تمويل المشاريع¹.

• **الدفع:** أحدثت شركات التكنولوجيا المالية تحولا كبيرا في قطاع المدفوعات من خلال تقديم خدمات مالية عبر الإنترنت من خلال تطبيقات توفر خيارات دفع متعددة تتماشى مع إحتياجات العملاء مما يمكن العملاء من إجراء معاملاتهم بسهولة وسرعة وفي أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة لزيارة البنوك ونميز نوعان من المدفوعات الرقمية وهي:

1- المحفظة المحمولة: تمكن العملاء من إجراء مدفوعات آمنة وسريعة داخل المتاجر عبر تخزين بطاقات الخصم والإئتمان رقميا صممت هذه التقنية لتحل محل المحافظ التقليدية وتعزيز سهولة الإستخدام والسرعة وتعتمد المحفظة على تقنية الإتصال قريب المدى (NFC) لنقل بيانات الدفع بين الجهاز المحمول ومحطة الدفع.

¹ David mhalanga , "The role of big data in financial technology toward financial inclusion" , 2024 , frontieres DOI 103389//data_2024_1184444,pp 3-4.

2- نظير إلى نظير (P2P): يعرف بالإقراض من نظير إلى نظير وهو بديل مبتكر للخدمات المصرفية التقليدية في توفير القروض منذ إطلاق منصة "زوبا" عام 2005 شهد هذا النموذج توسع كبير وأصبح خياراً موثوقاً لتمويل الأفراد والشركات وتعتمد هذه المنصات على إبرام عقود مباشرة بين المقترضين والممولين مما يتيح خدمات مالية أكثر مرونة وكفاءة¹.

- **تكنولوجيا التأمين:** هو مجال يستخدم التكنولوجيا الحديثة كالأجهزة والبرمجيات إضافة لواجهات المستخدم المتطورة يركز هذا المفهوم على الاستفادة من التحليلات والبيانات لتحسين العلاقة بين شركة التأمين والعملاء وأتمتة العمليات وتحديث المنتجات التقليدية التي تقدمها شركات التأمين وإبتكار حلول تأمينية جديدة تصنف العديد من الشركات ضمن إطار تكنولوجيا التأمين إذا اعتمدت بشكل أساسي على التكنولوجيا في تقديم الخدمات التأمينية².

- **إدارة الثروات الرقمية:** تعرف على أنها المنصات أو الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا في تقديم خدمات مبتكرة ومتنوعة لإدارة الثروات متعددة النماذج التقليدية التي يقدمها مديرو الثروات التقليديون³.

- **التكنولوجيا التنظيمية (Regtechs):** تهدف اللوائح التنظيمية المستحدثة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مكافحة جميع الأنشطة غير القانونية المحتملة التي قد تنشأ مع استخدام هذه التقنيات فمع تطور التكنولوجيا قد تتطور أساليب المحتالين الذين يستغلون النظام المالي بطرق جديدة وبما أن التكنولوجيا تعمل على إعادة

¹ Abdellaoui fethallah,op,p7.

² Carrie Kelley, Kiki Wang(2021): InsurTech: A Guide for the Actuarial Community, Innovation and Technology, Society of Actuaries, p5 ,
<https://www.soa.org/globalassets/assets/files/resources/researchreport/2021/insurtech-guide-community.pdf>

³ KPMG(2022): WealthTech: Looking ahead, Exploring the growth, trends and future of WealthTech, Endows, P5,
<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/sg/pdf/2022/09/wealthtech-looking-aheadreport.pdf>

تشكيل هياكل السوق و طبيعة الخدمات المالية يصبح من الضروري أن تتكيف الأطر التنظيمية باستمرار

لضمان فعاليتها في مواجهة التحديات المستجدة حيث تسعى التكنولوجيا التنظيمية إلى:

- معالجة القصور والإختلالات في الأسواق المالية التي تسهم في إضعاف استقرارها.
- تشجيع المؤسسات على تبني حوافز تدفعها إلى مراعاة المخاطر النظامية في سياساتها وقراراتها.
- ضمان حماية المستهلكين، خاصة في الظروف التي يكون فيها الوصول إلى المعلومات معقداً أو مكلفاً.
- تشجيع المنافسة العادلة والحد من الممارسات الاحتكارية¹.

ثالثاً: تقنيات التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من تقنيات التكنولوجيا المالية نذكر مايلي:

- **الذكاء الاصطناعي:** يمكن تعريفه على أنه قدرة الأجهزة كالحواسيب على محاكاة الذكاء البشري والتفكير المنطقي من خلال برمجيات متطورة يتم من خلالها تحليل البيانات وإستخدامها بفعالية للوصول إلى نتائج دقيقة ويتضمن تنفيذ العمليات الحسابية وفهم اللغة البشرية المنطوقة وترجمة كميات كبيرة من البيانات الصوتية والنصية².

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تسهيل وتسريع العمليات والخدمات المصرفية مما يعزز جودة الخدمة المقدمة للعملاء ويساهم في تطويرها على سبيل المثال أثناء منح القرض يختصر الذكاء الاصطناعي الوقت اللازم لمراجعة البيانات وإتخاذ القرارات حيث يحصل العميل إما على الموافقة أو الرفض على طلب القرض خلال فترة قصيرة جداً

¹ Ibrahim A.zeidy, op,pp13-14.

² نرمين المجدي (2020): الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد3، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،
ض5، <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/artificial-intelligence-machine-learning.pdf>

بفضل قدرة الأنظمة الذكية على تحليل البيانات وتقييم الجدارة الائتمانية بكفاءة ودقة عالية على غرار الإجراءات التقليدية التي تستغرق وقت طويل¹.

▪ **تقنية Blockchain:** وفقا لتقرير المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) عرفت البلوكتشين على أنها: " التقنية التي تمكن مجموعة من المستخدمين من توثيق المعاملات في دفتر أستاذ مشترك، حيث تصبح المعاملات نهائية وغير قابلة للتغيير بمجرد نشرها ما دامت شبكة البلوكتشين تعمل بشكل طبيعي"².

هو شكل من أشكال تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع التي يمكن لأي شخص إستخدامها وتعتبر قاعدة بيانات عالمية لا مركزية ضخمة آمنة تشفيريا وتعمل على ملايين الأجهزة المعاملات في دفتر الأستاذ الموزع غير قابلة للتغيير ويمكن التحقق منها مما يجعلها شفافة وسهلة، تعد تقنية البلوكتشين بمثابة بروتوكول يمكن بناء التطبيقات عليه ومن بين أقوى ميزات تقنية البلوكتشين أنها لا تتطلب وسطاء تقليديين عند إجراء معاملة بين طرفين وبالتالي خفض تكاليف المعاملات بشكل كبير أو حتى القضاء عليها كتخفيض تكاليف المعاملات لتحويلات الدولية³.

▪ **الحوسبة السحابية (Computing Cloud):** عرفها المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) على أنها : " نموذج يمكن المستخدم من الوصول من كل مكان وحسب الطلب) إلى شبكة توفر

¹ هبه الله سمير محمد، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على القطاع المصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع- أكتوبر 2022، ص123.

² Paul Tierno(2023) : Cryptocurrency: Selected Policy Issues, Congressional Research Service, CRS Report, R47425 VERSION 1 NEW, p4, https://www.everycrsreport.com/files/2023-02-15_R47425_0542f34c13ff1d2a1b0619520a5a24c301d41bfa.pdf

³ Philip Rowan, Kieran Garvey, Bryan Zheng Zhang and others(2020), p27, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3621272

موارد حاسوبية مثل الشبكات الخوادم التخزين، التطبيقات والخدمات بسرعة فائقة وبأقل جهد إداري أو تفاعلي مع مزود الخدمة"¹.

الحوسبة السحابية أو يطلق عليها أيضا "الحوسبة عند الطلب"، توفر الوصول إلى خدمات الحوسبة مثل التخزين والخوادم عبر الإنترنت بطريقة مرنة تقاس الموارد المستخدمة وتحصل رسومها حسب الاستهلاك مع تخزين البيانات ومعالجتها على خوادم بعيدة يمكن الوصول إليها في أي وقت وعبر أي جهاز متصل بالإنترنت.

تعد الحوسبة السحابية ابتكار أساسي ساهم في النمو السريع لقطاع التكنولوجيا المالية عالميا وكما دعمت الهواتف المحمولة تطور القطاعات المختلفة، أصبحت الحوسبة السحابية ركيزة للبنية التحتية تؤثر على قطاع الخدمات المالية والاقتصاد بشكل عام.

لا تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى استثمارات سابقة في تكنولوجيا المعلومات حيث تدفع مقابل ما تستخدمه يتيح اعتمادها على الحوسبة السحابية مرونة في توسيع أو تقليص خدماتها حسب طلب العملاء مما يدعم نموذج أعمال "خفيف الأصول" مما يمنحها ميزة تنافسية على المؤسسات المالية التقليدية التي تعتمد على أنظمة تقليدية.²

■ **العقود الذكية (Smart Contracts):** العقد الذكي هو إتفاق رقمي يتم تنفيذه عبر تقنية البلوكشين

من خلال استخدام خوارزميات برمجية، ويرم بين طرفين أو أكثر وفقا لشروط يحددها مُنشئ العقد.

تساهم العقود الذكية في تقليل المخاطر المالية وخفض تكاليف الإدارة إضافة لتحسين كفاءة الخدمات المالية في أسواق رأس المال، تُسرّع العقود الذكية عمليات التسوية من 20 يوما إلى 6-10 أيام مما يزيد من كفاءة السوق و تقلل

¹ Peter Mell, Timothe Grance(2011): The NIST definition of Cloud Computing, Recommendations of the National Institute of Standards and Technology report, p2,

<https://nvlpubs.nist.gov/nistpubs/legacy/sp/nistspecialpublication800-145.pdf>

² Philip Rowan, Kieran Garvey, Bryan Zheng Zhang and others(2020),op, pp29-28,

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3621272

العقود الذكية التكاليف والتأخيرات عبر أتمتة العمليات ورقمنة المستندات القانونية وفي قطاع التأمين تسهل العقود الذكية معالجة الطلبات عبر مشاركة البيانات في دفتر الأستاذ الموزع مما يقلل الوقت والتكاليف مثال على ذلك هو تأمين تأخير الرحلات الذي أطلقته AXA، حيث تنفذ التعويضات تلقائياً عند رصد تأخير الرحلات¹.

■ **العملات المشفرة:** العملة المشفرة هي شكل من أشكال المدفوعات الرقمية لا يعتمد على البنوك في التحقق من المعاملات بل يعمل عبر نظام نظير إلى نظير يتيح للأفراد إرسال وإستقبال المدفوعات من أي مكان، تسجل هذه المعاملات في دفتر أستاذ عام عبر الإنترنت، بينما تخزن العملات في محافظ رقمية تستمد العملات المشفرة إسمها من إستخدام تقنيات التشفير المتقدمة التي تضمن أمان البيانات أثناء نقلها وتخزينها مما يوفر الحماية والسلامة للمعاملات حيث تعتمد العملات المشفرة على سجل عام يدعى موزع وهو تقنية block chain حيث هناك آلاف من العملات المشفرة وأشهرها:

- **بيتكوين:** أطلقت عملة البيتكوين في عام 2009، وهي أول عملة مشفرة وأشهرها حتى اليوم من حيث حجم التداول طورت هذه العملة بواسطة ساتوشي ناكاموتو وهو اسم مستعار يعتقد أنه يمثل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ولا تزال هويتهم الحقيقية غير معروفة.

- **الإثيريوم:** أطلقت منصة الإثيريوم في عام 2015 وهي تعتمد على تقنية البلوكشين وتستخدم عملة مشفرة تُعرف باسم الإيثر (ETH)، تعد الإيثر ثاني أكثر العملات الرقمية انتشاراً بعد البيتكوين.

- **لايتكوين:** تشبه هذه العملة البيتكوين إلى حد كبير لكنها تفوقت عليها من خلال تسريع وتيرة الابتكار حيث توفر مدفوعات أسرع وعمليات أكثر كفاءة مما يسمح بإجراء المزيد من المعاملات في وقت أقل.

¹ قيمش خولة، "متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول"، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، سطيف 1/جامعة فرحات عباس، 2023-2024، ص ص 87، 83.

- العملات البديلة: تعرف جميع العملات المشفرة بخلاف البيتكوين باسم "العملات البديلة" بهدف تمييزها عن أول وأشهر عملة رقمية.

- العملات الرقمية للبنوك المركزية: العملات الرقمية المدعومة رسمياً التي تطلقها البنوك المركزية¹.

المبحث الثاني: التأطير النظري للشمول المالي

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الشمول المالي

أولاً: مفهوم الشمول المالي

ظهر مصطلح "الشمول المالي" لأول مرة عام 1993 في دراسة أجراها (Leyshon & Thrift) في بريطانيا حيث بحثت هذه الدراسة عن تأثير إغلاق أحد فروع البنوك على قدرة سكان المنطقة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، بعدها وفي وقت لاحق إكتسب هذا المفهوم انتشاراً واسعاً وإستخداماً أوسع في عام 1992² حيث صدرت عدة تعاريف من مختلف الجهات المختصة تعرف الشمول المالي نذكر منها:

حسب البنك الدولي يعني الشمول المالي: "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبى احتياجاتهم التي تتمثل في معاملات مدفوعات، إدخار، وتأمينات والتي يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة"³.

أما تعريف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه

¹ Ibrahim A.zeidy, op,pp6-7.

² بلاغ سامية، "أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020)", مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد 03/لشهر أكتوبر 2022، ص155.

³ Word Bank(2022): Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

"توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والميسورة، بطريقة تلبي احتياجاتهم بشكل مناسب، مع ضمان العدالة والشفافية وتوفيرها بتكاليف معقولة"¹.

عرفت أيضا كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي

(INFE) الشمول المالي بأنه "العملية التي تهدف إلى تعزيز الوصول الشامل إلى خدمات ومنتجات مالية رسمية ومنظمة، تتميز بكونها ميسورة التكلفة ومتاحة في الوقت المناسب، مع ضمان استخدامها على نطاق واسع من قبل مختلف فئات المجتمع. ويحقق ذلك عبر تطبيق إستراتيجيات مبتكرة تشمل التوعية، والتعليم، والتثقيف المالي، وتنمية الوعي الاجتماعي، بما يسهم في تعزيز الرفاه المالي وتحقيق الدمج الاجتماعي والإقتصادي"².

عرف بنك التسويات (BIS) الشمول المالي بأنه: "الوصول إلى نوع الخدمات المالية التي تلبي إحتياجات المستخدم وإستخدامها"³.

عرف صندوق النقد العربي (AMF) بالإشتراك مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي بأنه "يشير إلى دولة يتمتع فيها الأفراد، بما في ذلك الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرهم بالوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الجيدة المدفوعات التحويلات الادخار الائتمان والتأمين

¹ صندوق النقد العربي (2015)، "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي للدول العربية، ص2، <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/requirements-for-adopting-a-comprehensive-national-strategy-to-enhance-financial-inclusion-in-arab-countries.pdf>

² Francisco G. Villarreal (2017): Financial inclusion of small rural producer, Economic Commission for Latin America and the Caribbean Santiago, ECLAC books, p 18.

³ BIS(2016): Payment aspects of financial inclusion, Committee on Payments and Market Infrastructures, Bank for international settlements & World Bank Group, p04, <https://www.bis.org/cpmi/publ/d144.pdf>

والاستفادة منها بشكل مسؤول ومستدام من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الذين يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة¹.

ومن خلال التعريف السابقة نعرف الشمول المالي بأنه "هو القدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات المحرومة، بتكاليف ميسورة تلبي إحتياجاتهم مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الإستقرار و الرفاه المالي".

ثانياً: أهمية الشمول المالي

يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في النقاط التالية²:

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: يتأثر النمو الإقتصادي إيجابياً بمستويات الشمول المالي، حيث يساهم إنتشار وإستخدام الخدمات المالية في تعزيز العدالة الإجتماعية داخل المجتمع. مع وجود أثر إيجابي على تنشيط سوق العمل ، فإن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية يدفع بالمنشآت الصغيرة على التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- تعزيز إستقرار النظام المالي: يساهم توسع إستخدام الأفراد للخدمات المالية في تعزيز إستقرار النظام المالي، إن تنوع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية يكون من خلال إندماج عدد أكبر من السكان في النظام المالي الرسمي مع تخفيف من مخاطر هذه المؤسسات، هذا التنوع بدوره يعزز من إستقرار النظام

¹ Nadine Chehade, Antoine Navarro, Yisr Barnieh, Habib Attia (2017) : Financial Inclusion

Measurement in the Arab World, Working Paper, CGAP and Arab Monetary Fund, p1,

https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-ArabWorld_1.pdf

² معهد الدراسات المصرفية(2016):الشمول المالي، نشرة توعية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، ص2، [https://kibs.edu.kw/wp-](https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf)

[content/uploads/2021/10/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf](https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf)

الإقتصادي. وقد أظهرت دراسة صادرة عن البنك الدولي أن الدول التي تحقق مستويات مرتفعة من الشمول المالي تكون أقل عرضا للتقلبات السياسية.

○ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أوضحت الدراسات أن تمكين الأفراد من استخدام النظام المالي بفعالية يعزز قدرتهم على إطلاق مشاريعهم الخاصة، والاستثمار في مجالات مثل التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على التعامل مع المخاطر المالية والتكيف مع الأزمات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية.

○ أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع استخدام الخدمات المالية تعزيز أتمتتها تزامنا مع التطور التكنولوجي في الاتصالات والإلكترونيات، يساهم الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خصوصا في مجال المدفوعات إلى تسريع العمليات وتقليل تكلفتها، كما يعزز قدرة النظام المالي على تتبع حركة الأموال والحد من الجرائم المالية. إضافة إلى ذلك تفتح أتمتة المدفوعات المجال لدمج مزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي.

ثالثا: أهداف الشمول المالي

تشمل أهداف الشمول المالي فيما يلي:

✓ توفير منتجات وخدمات مالية ميسورة: تلبية إحتياجات الشركات والأفراد.

✓ تنوع الخدمات المالية: تشمل المعاملات، المدفوعات، حسابات التوفير، الائتمان، والتأمين.

✓ تقديم مسؤول ومستدام: يساهم ويضمن إستمرارية وجودة الخدمات المالية.

✓ دعم أهداف التنمية المستدامة: يساهم في تحقيق 7 من أصل 17 هدفا.

✓ تسهيل الحياة اليومية: من خلال التخطيط المالي وإدارة المصروفات.

✓ دعم التخطيط طويل الأجل: يساعد الأسر والشركات على الإستعداد للمخاطر وتحقيق الأهداف.

✓ تشجيع استخدام خدمات مالية أخرى: مثل الائتمان، التأمين، والإستثمار.

✓ تعزيز فرص النمو: دعم بدء وتوسيع الأعمال، والاستثمار في التعليم والصحة.

✓ إدارة المخاطر: التكيف مع الصدمات المالية وتحسين نوعية الحياة.

تعهدت مجموعة العشرين بدعم وتعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي مؤكدة إلتزامها بتطبيق المبادئ الرفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي من جانبها تدرك مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي يعتبر عنصر أساسي في محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك¹.

المطلب الثاني: مبادئ وحواجز الشمول المالي.

أولاً: مبادئ الشمول المالي

مبادئ مجموعة العشرين (G-20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية: يقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحسين قدرة الفئات الفقيرة على الوصول إلى الخدمات المالية مع ضمان إنتشار الابتكارات المالية الحديثة بشكل آمن وسليم وفي هذا السياق إعتمدت مجموعة العشرين (G20) خلال قمة تورنتو المنعقدة في 27 جوان 2010 مجموعة من المبادئ والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وهي:

1. القيادة : يتطلب تعزيز الشمول المالي إلتزام حكومي واسع النطاق يهدف إلى دعم وصول جميع الفئات إلى

الخدمات المالية مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر.

¹ Merabet abdeldjelil, Abdelhadi Mokhtar, " the Role of startups in the field of technology and financial services in promoting financial inclusion", Al-MIEYAR journal- volume 15, Issue 01(2024),p 845.

2. **التنوع:** إعتداد نهج إستراتيجي يقوم على توفير الحوافز الأساسية في السوق وتعزيز التعاون لضمان وصول مستدام إلى الخدمات المالية والإستفادة من مجموعة متنوعة تشمل الإئتمان والمدفوعات، والتحويلات، والتأمين، مع ضمان تنوع مقدمي هذه الخدمات.
3. **الابتكار:** دعم الابتكار التكنولوجي والمؤسسي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى أنظمة التمويل وتوفير الموارد اللازمة إضافة إلى التركيز على تعزيز البنية التحتية.
4. **الحماية:** إعتداد نهج شامل لحماية المستهلكين يدمج المسؤوليات والأدوار بين الحكومة والمستهلكين والموردين.
5. **التمكين:** تعزيز الوعي المالي وتنمية المهارات المالية.
6. **التعاون:** تشكيل هيكل مؤسسي داخل الحكومة يحدد تسلسل المسؤوليات وآليات التنسيق مع تعزيز الشراكة والتشاور المباشر بين الحكومة والشركات والأطراف الأخرى المعنية.
7. **المعرفة:** توظيف قواعد بيانات متطورة لدعم السياسات المستندة إلى الأدلة ومتابعة تقدمها وإستخدام أدوات تقييم فعالة أخرى.
8. **التناسب:** وضع إطار إستراتيجي ومنهجي يوازن بين المخاطر والمزايا التي تقدمها هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويرتكز على تحديد الثغرات والتحديات.

9. الإطار: تصميم إطار تنظيمي مرن يعكس المعايير الدولية والظروف الوطنية ويدعم نظاما قويا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفير حوافز سوقية لتعزيز التشغيل البيئي على المدى الطويل¹.

ثانيا: حواجز الشمول المالي

توجد العديد من العوائق والقيود التي تعوق الوصول إلى مستويات مرتفعة من الشمول المالي خاصة في إقتصادات الدول النامية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✚ **محدودية الدخل:** تعيق من الاستفادة الدائمة من الخدمات التي تقدمها المصارف، كما تنتهج هذه المصارف إستبعاد أصحاب الدخل المنخفض فيما يتعلق بمنح القروض البنكية.

✚ **الحواجز القانونية وتشريعية وتنظيمية:** تتمثل هذه العوائق في القوانين والإجراءات المعتمدة من قبل البنوك للحصول على الخدمات المالية سواء للأفراد أو المؤسسات حيث تتسم هذه الإجراءات بكثرة المتطلبات والوثائق والتعقيد مما يجعلها تتعارض مع مبادئ الشمول المالي وتحد من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

✚ **ارتفاع تكلفة فتح الحسابات :** غالبا ما تشكل هذه التكاليف عقبة تعيق تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي في الإقتصاد.

✚ **حواجز متعلقة بضعف الانتشار المصرفي وتدني إستخدام التكنولوجيا المالية في النظام المالي:** الأمر الذي يعيق سهولة إيصال الخدمات إلى مستحقيها ويزيد من التكلفة المرتبطة بالحصول عليها.

¹ G20, ATISG(2010) : Innovative Financial Inclusion, Principles and Report on Innovative Financial Inclusion, G20 Financial Inclusion Experts Group, ATISG Report, p14-22, https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/Principles%20and%20Report%20on%20Innovative%20Financial%20Inclusion_0.pdf

✚ **حواجز دينية وعقائدية:** عزوف بعض الأفراد عن استخدام المنتجات المالية التي يقدمها النظام المالي لأسباب دينية وعقائدية خاصة في الدول الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستوى الشمول المالي نتيجة لحالة الإستهتار الإداري.

✚ **حواجز متعلقة بالأمية المالية:** يشكل نقص التثقيف المالي وضعف الوعي بالخدمات المالية والمصرفية خاصة في الدول النامية عقبة أساسية أمام تعزيز الشمول المالي¹.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

أولاً: أبعاد الشمول المالي

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول تتمثل في:

1. الوصول إلى الخدمات المالية (Access): الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يتيح للأفراد فرصة

للإستفادة منها وليس بالضرورة تحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي حيث هناك عتبة محددة لهذا الوصول

حيث تصبح أي زيادة بعدها ذات تأثير هامشي.

عند يتم تجاوز هذه العتبة قد يؤدي تحسين القدرة على الوصول إلى تخفيض تكلفة إستخدام الخدمات المالية، لكنه لا

يساهم بالضرورة في زيادة كبيرة في معدل إستخدام هذه الخدمات، كإرتفاع نسبة الحسابات المصرفية المفتوحة أو تبني

خدمات مالية أخرى، حيث يتوقع أن يستمر التوسع في الوصول إلى هذه الخدمات.

من جهة أخرى يكون تعزيز الشمول المالي أكثر وضوحاً عندما تكون مستويات الوصول المالي أقل من هذه العتبة

حيث تؤدي زيادة توافر الخدمات المالية إلى تلبية إحتياجات السكان بشكل أفضل، كما أن تنوع مقدمي الخدمات

¹ ناصر صلاح الدين غربي، "دراسة أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) بإستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07/ العدد 01 (2022)، ص ص 29-30

المالية مع إشتداد المنافسة بينهم يمكن أن يعزز من إستهلاك الخدمات المالية ليس فقط عن طريق تحسين الأسعار، بل أيضا من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة حتى عند تجاوز العتبة المفترضة¹.

2. إستخدام الخدمات المالية (Usage): تعكس طريقة استخدام العملاء للخدمات المالية مثل مدة وإنتظام

إستخدام المنتجات المالية بمرور الوقت (كمتوسط أرصدة الإدخار، وعدد المعاملات لكل حساب، وعدد

المدفوعات الإلكترونية المنفذة) تعد جانب مهم من الشمول المالي، فإن إستخدام هذه المنتجات يتطلب أولا

توفر إمكانية الوصول إليها سواء للشركات أو الأفراد

لكن توفر إمكانية الوصول لا يعني بالضرورة أن الجميع سيستخدمون هذه الخدمات، فإن مجرد التمتع بإمكانية

الوصول النظري إلى هذه الخدمات لا يعني بالضرورة أن الفرد أو الشركة مدمج ماليا بشكل فعلي.

3. جودة الخدمات المالية (Quality): تعكس جودة الخدمة المالية أو المنتج مدى القدرة على تلبية

إحتياجات المستهلكين، تقاس هذه الجودة من خلال مدى توافق المنتجات والخدمات المالية المقدمة مع

متطلبات العملاء وتنوع الخيارات المتاحة لهم ومستوى وعيهم وفهمهم لهذه المنتجات وتشمل مؤشرات الجودة

جوانب مثل الراحة، وملاءمة المنتج، والشفافية، والسلامة، وحماية المستهلك، والوعي المالي².

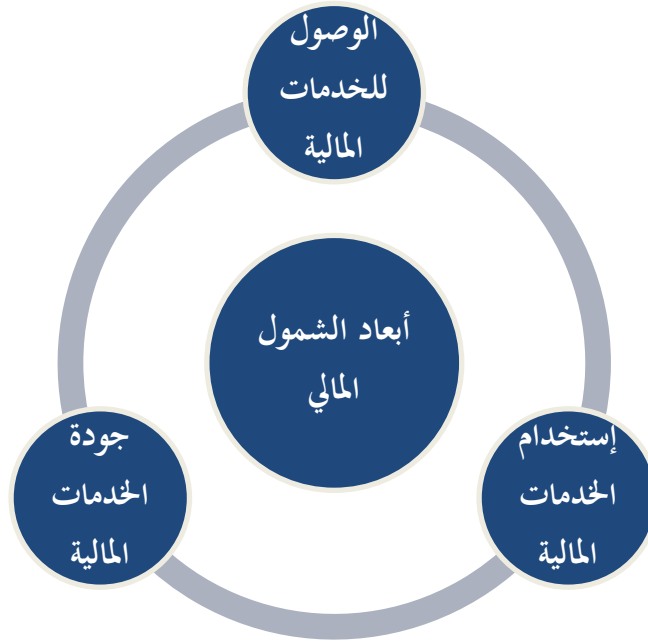
يمكن تلخيص هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الشكل 02: الأبعاد الرئيسة للشمول المالي

¹ Noelia Cámara, David Tuesta, "Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index", BBVA, No 14/26, August 2014, p9.

² Word bank(2012) : Financial Inclusion Strategies Reference Framework, Financial Inclusion Strategies – Reference Framework, p17,

[https://documents1.worldbank.org/curated/en/801151468152092070/pdf/787610WP0P144500use0only0900A 9RD899.pdf](https://documents1.worldbank.org/curated/en/801151468152092070/pdf/787610WP0P144500use0only0900A%20RD899.pdf)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ماسبق

ثانيا: مؤشرات قياس الشمول المالي

➤ **مؤشر الوصول إلى الخدمة:** نقوم ببناء بعد الوصول باستخدام بيانات جانب العرض على مستوى الدولة من أربعة أبعاد المؤشرات الاقتصادية (أجهزة الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ)، البنوك التجارية (الفروع لكل 100000 شخص بالغ)، وأجهزة الصراف الآلي (لكل 1000 كيلومتر مربع)، وفروع البنوك التجارية (لكل 1000 كيلومتر مربع)، وهي تمثل النقطة المادية للخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، إتحادات الإئتمان وتعاونيات الادخار والإئتمان والتمويل الأصغر الذي يقبل الودائع وغيرها من المؤسسات المستفيدين (جمعيات الادخار والقروض، وجمعيات البناء والبنوك الريفية والمؤسسات الزراعية ومؤسسات البريد وبنوك الادخار البريدية وبنوك الادخار و صناديق سوق المال) يتم جمع هذه المعلومات من قبل مقدمي الخدمات المالية¹.

¹ Noelia Cámara, David Tuesta, op, p9.

➤ مؤشر استخدام الخدمة: يتم قياسه من خلال:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم / أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان / نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال نسبة مضت عدد معاملات الدفع عبر الهاتف / عدد سياسات التأمين لكل 1000 من البالغين¹.

➤ مؤشر جودة الخدمة: تعبر عن مستوى العمق المالي الذي يميز القطاع، مقسمة إلى:

- أ- القدرة على تحمل التكاليف: قياس متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي، بالإستناد إلى الحد الأدنى الرسمي للأجور بالإضافة إلى متوسط الرسوم السنوية للحفاظ على حساب جاري أساسي ومتوسط تكلفة تحويلات الائتمان إلى جانب نسبة العملاء الذين يشكون من إرتفاع تكاليف الخدمات.
- ب- الشفافية: يتعلق الأمر بوضع نموذج يحدد بشكل دقيق تفاصيل الخدمة المالية المقدمة إضافة إلى تحديد نسبة العملاء الذين يتلقون معلومات واضحة منذ بداية تعاملهم للحصول على القروض.
- ج- حماية المستهلك: نسبة العملاء الذين شملتهم تغطية ودائعهم عبر صندوق تأمين الودائع بالإضافة إلى الأطر القانونية المعتمدة التي تهدف إلى حماية المستهلك وضمان حقوقه.
- د- الراحة والسهولة: نسبة الأفراد ومتوسط الوقت المستغرق في إنتظار استكمال تقديم الخدمة المالية.
- هـ- التثقيف المالي: مدى وعي المستخدم البالغ عند إتخاذ قرار إختيار الخدمة.

¹ سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، مرجع سابق، ص428.

و- المديونية (السلوك المالي): مجموعة المؤشرات التي تقيس النشاط المالي مثل نسبة المقترضين أو مستخدمي خدمات الودائع، وحصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المتأخرين عن سداد القروض، إلى جانب معدل عرض النقود مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي¹.

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

المطلب الأول: دور شركات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي.

أولاً: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

تعرف شركات التكنولوجيا المالية بأنها "الشركات الناشئة التي لها الرغبة في تحقيق مكاسب عالية و موقع إقتصادي مع مجموعة من المؤسسات المالية التي تمتلك التجربة و الخبرة في المجال، فهذه الشركات الناشئة انشأت إستراتيجية عمل تجمع بين التكنولوجيا و البرمجيات لطرح تشكيلات مميزة من الخدمات المالية، مشتملة تحويل الأموال و العملات الرقمية إضافة إلى المدفوعات وسوق الإقراض للتمويل التشاركي وإدارة المخاطر و الثروات وكذلك التأمين"².

ثانياً: أنواع شركات التكنولوجيا المالية وطريقة عملها

1- أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تقسم شركات التكنولوجيا المالية حسب طبيعة مقدم الخدمة إلى:

¹ آسما بن ساسي، خضرة دحو، حسيني إسحاق، "علاقة التكنولوجيا الرقمية بالشمول المالي"، مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 05/العدد03، سنة 2023، ص999.

² بوزانة أئمن، حمدوش وفاء، "دور مسرعات الأعمال في إطلاق وتمويل شركات التكنولوجيا المالية"، مجلة التكامل الإقتصادي المجلد11- العدد01/ عدد خاص- جزء01(مارس2023)، ص48.

• **المؤسسات المالية الكبيرة :** عبارة عن مؤسسات مالية تقليدية تنشط في السياق المالي منذ حقبة طويلة حيث كان لها دور في تطوير هذا القطاع عن طريق التطوير و الابتكار ومحاولة تحقيق رضا العميل، فهذه الشركات تبحث دائما عن التكنولوجيا الجديدة المتطورة لتوفير خدمات مميزة فهي تدعم الشركات المالية الحديثة في تقديم الأحسن.

• **الشركات الناشئة:** عبارة عن شركات رأس مال مخاطر وهي شركات مبتكرة تتميز بوتيرة نمو سريعة و من جهة أخرى مخاطر مرتفعة و تعتبر قوة رئيسية في تطوير التكنولوجيا المالية خاصة في ظل الإقبال الكبير على تبنيها للعديد من الجهات .

• **الشركات التقنية العملاقة:** تعتبر غير نشطة في القطاع المالي لكن تستثمر فيه و تعتبر منافسا للمؤسسات المالية الكبرى عن طريق الابتكارات المقدمة من طرفها.

• **الشركات:** هي شركات تقليدية تدع المشاريع الناشئة إذ كانت بحاجة لمنتجات مبتكرة أو في نطاق مسؤوليتها الاجتماعية¹.

بالرغم من تراجع التمويل عام 2023 واصلت شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط توسعها حيث تبنت تقنيات حديثة لتعكس مرونة في مواجهة التحديات في السوق حيث حسب تقرير شركة (KPMG) إنخفض تمويل شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و أوروبا و إفريقيا إلى أدنى مستوى خلال 7 سنوات ليبلغ 24.5 مليار دولار عام 2023 مقارنة ب 49.6 مليار دولار في عام 2022 حيث كان لعام 2024 إزدهارا في مدفوعات الإلكترونية و منصات الصيرفة المفتوحة فضلا عن تطبيقات الاستثمار والإدخار حيث أعلنت (Forbes) عن أفضل 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط أهمها:

¹ إلهام جريوة، عمر حميدات، "تقييم دعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية -دراسة حالة شركات التكنولوجيا المالية المصرية-"، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 09، العدد 01 (2022)، ص 231.

- شركة (Wio Bank): تقدم منصة (Wio Bank) خدمات مصرفية للأفراد والشركات عبر 3 قطاعات تشمل: التطبيقات المصرفية الرقمية، والتمويل المدمج وخدمة الحلول المصرفية وفي سبتمبر/ أيلول 2022، أطلقت المنصة تطبيقها الأول للخدمات المصرفية للشركات وأصحاب الأعمال (Wio Business) قبل إطلاق تطبيقها الثاني لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية (Wio Personal).

- شركة (Fawry for Banking Technology and elElectronic Payment): تقدم فوري (Fawry) خدمات المدفوعات الإلكترونية وحلول التمويل الرقمي لأكثر من 51.7 مليون مستخدم من خلال أكثر من 331 ألف نقطة بيع بالإضافة لتطبيق (ماي فوري) الذي وصل إجمالي تنزيلاته لأكثر من 12.17 مليون مرة حتى ديسمبر 2023، وقد نفذت الشركة معاملات بقيمة 11.2 مليار دولار في عام 2023 وأطلقت خدمات جديدة مثل خدمة الشراء الآن والدفع لاحقاً، وبطاقة (ماي فوري) مسبقة الدفع وتوفير حلول الدفع والرواتب للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- شركة (Tabby): تتيح تابي (Tabby) للعملاء الشراء عبر الإنترنت وفي المتاجر عبر الدفع على 4 أقساط دون رسوم. ولدى الشركة حالياً 11 مليون مستخدم وأكثر من 40 ألف تاجر تجزئة في السعودية والإمارات والكويت، كما تتجاوز قيمة المعاملات التي تتم عبر المنصة سنوياً حاجز 7 مليارات دولار.

- شركة مدفوعاتكم (Madfooaticom): تقدم حلولاً فعالة للأفراد والشركات إلكترونياً، ترتبط بمنصة فواتيركم لتسهيل عملية الدفع كذلك تقوم بجمع فواتير (كهرباء، غاز، ماء) عن طريق الهاتف المحمول في حين تقدم الشركة خدماتها لحوالي 538 مقدم للفواتير وأكثر من 4 ملايين مستخدم نشط، ووصل إجمالي تنزيلات التطبيق لأكثر من مليوني مرة حتى ديسمبر 2023¹.

¹ <https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-east-fintech-50/>

2- طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية:

توظيف تقنيات متطورة بصفة خاصة الهواتف المحمولة، كمبيوتر إضافة للوحات رقمية ترتبط بالإنترنت أو شبكات الإتصال بغية تقديم المنتجات والخدمات للعميل النهائي بتكلفة منخفضة وتطور استخدام البيانات الضخمة (BIG DATA) ونمذجة التنبؤية من خلالها يكون إنخفاض في تكلفة الدخول للسوق.

- تغيير نمط الزبون.

- توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.

- تحصيل شراكات وإرتباطات جيدة مع البنوك.

- إبتكارات حديثة في مجال الخدمات المصرفية و المالية¹.

ثالثا: دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

إن التطور التكنولوجي يساهم في إمتلاك الخدمة المالية و الحصول على الإئتمان مما يساهم في الحد من الفقر، من جهة أخرى يقوم الوصول المالي بخلق فرص للعديد من الأشخاص لإقامة مشاريعهم الخاصة والحصول على عائد ثابت، ومن المحتمل أن تسهم التكنولوجيا المالية التي تقدمها الشركات الناشئة في تعزيز الوصول المالي للعديد من الأشخاص و المؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر أنحاء العالم من خلال التفوق على الحواجز التقليدية التي سيكون لهذه الشركات دور رئيسي في السيطرة على هذه المعوقات التي إستمرت في وجه الشمول المالي وخلق فرص أمام الدول النامية السير نحو التحول الرقمي من خلال:

¹ محمد أمين الباهي، مليكة سليمان، "مساهمة شركات و إبتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر"، مجلة التكامل الإقتصادي، مجلد 11-العدد 02/ عدد خاص - الجزء 02(مارس 2023)، ص 278.

أ- نطاق التغطية: من أهم المعوقات التي أثرت على وصول الخدمات و المنتجات المالية هي البنية التحتية المادية، حيث ساهمت الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا من خلال القنوات الرقمية لتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية

ب- معلومات العملاء: من أبرز شروط تقديم الخدمة المالية هو التحقق من هوية الزبون التي تدخل ضمن إجراء الإهتمام بالعميل و تأمينه ضد المخاطر و إدارتها، حيث تلعب المعلومات الخاصة بالزبون دورا في فتح حسابه وتسهيل وصوله للخدمات و المنتجات المالية.

ج- السلامة التجارية: توفير مجموعة من الخدمات و المنتجات منخفضة التكاليف التي تلبي طلب العميل يكون ذلك بشكل مستمر من خلال الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية¹.

أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تحظى بإهتمام كبير وشعبية متزايدة من خلال الحلول التي تقدمها للمستهلكين²، حيث ساهمت شركات التكنولوجيا المالية من خلال العروض التي قدمتها للعملاء فيما يخص تحويل الأموال وتخزينها حيث تميزت هذه العروض بالسهولة والكفاءة و نقص التكلفة حيث أعادت المؤسسات المالية تصميم خدماتها و منتجاتها و شراكاتها ونموذج عملها مع شركات التكنولوجيا المالية.

صارت شركات التكنولوجيا المالية عنصرا من البنية البيئية المالية إشتملت شركات الهاتف و المؤسسات المالية التقليدية و المؤسسات الصغيرة والحكومة إضافة إلى التجار وقد ساهمت هذه التركيبة التي ضمت تقنيات ونماذج أعمال جديدة و متطورة إلى محور العجز والمساهمة في إتساع مجال الخدمات المالية إضافة إلى الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، يوفر الابتكار الحديث ربح لمقدمي الخدمة من جهة و تكاليف منخفضة للعملاء من جهة أخرى.

¹ توات عثمان، "دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز الشمول المالي تجارب ودروس دولية للدول العربية"، بوابة البحث، مارس 2021، ص 5
² MERABET abdeljelil , ABDELHADI Mokhtar , op, p849.

شركات التكنولوجيا المالية تعمل كمنشئين للقيمة لمقدمي الخدمة المالية حيث تعمل على ضم شركات التمويل التقليدية في الدول التي سكانها يمتلكون هواتف ويستخدمون الأنترنت لكن ليس لديهم حسابات بنكية وبالتالي شركات التكنولوجيا المالية لديها القدرة على إنشاء مصادر للدخل والإدخار وتسهيل البدء في المشاريع المتوسطة والصغيرة وبالتالي المساعدة في تسهيل الوصول المالي¹.

المطلب الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية في الشمول المالي

أولاً: تعريف الخدمات المالية الرقمية

تعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها "خدمات تقدم بواسطة جهاز كمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الأنترنت أو البطاقات المقترنة بمنصة دفع إلكترونية آمنة".

الخدمات المالية الرقمية تضم الخدمات والمنتجات والتكنولوجيا و البنية التحتية التي من خلالها يستطيع الأفراد الوصول إلى مدفوعاتهم و المدخرات و مختلف التيسيرات الائتمانية عبر الانترنت بغير الحاجة للبنك أو دون تواصل مباشر مع مقدم الخدمات².

ثانياً: قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية

تعتمد صناعة التكنولوجيا المالية على قنوات إلكترونية خصيصاً لتقديم الخدمات المصرفية والمالية و من أبرز هذه القنوات:

¹ Reena Agarwal, " Role of Fintech companies in Increasing Financial Inclusion" journal of applied management-jidnyasa, volume 14, issues 1,2022, p25-26-29-30.

² سعاد الميودي، فاطمة فوقة، "الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2011-2019)"، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 13/العدد: 2(2022)، ص ص 429-430.

- **الصراف الآلي:** إن تلبية إحتياجات الزبائن من سحبات نقدية وإيداعات والإطلاع على الرصيد يقتضي بالضرورة وجود جهاز مبرمج طوال الوقت لخدمة العملاء دون وجود بشري.
- **الصيرفة عبر الهاتف:** إنشاء بنوك لمراكز الاتصال لتواصل مع العملاء مما يخفف التكاليف والجهد والوقت أثناء تجميع جميع بيانات الزبون وتقديم الخدمة المبتغاة.
- **الصيرفة عبر الهاتف الجوال:** إنتشار إستخدام هذه القناة من طرف الكثير من البنوك بغية إبرام مختلف العقود والصفقات و التحويلات الإلكترونية.
- **صيرفة الأنترنت:** همزة وصل بين البنوك و العملاء من خلال الكمبيوتر لتوفير المنتجات و الخدمات المالية البنكية عن بعد¹.

ثالثا: دور الخدمات المالية الرقمية في الشمول المالي

إن الإتجاه إلى رقمنة المنتجات والخدمات المالية يكون عن طريق الإستفادة من تقنيات التكنولوجيا المالية كالذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة، تعلم الآلة، العقود الذكية².

إن الإستفادة من الخدمات المالية الرقمية المدعومة بتقنيات التكنولوجيا المالية تساهم في توسيع مجال الشمول المالي من خلال التمكين لتجاوز العوائق التي تشكل عقبة أمام وصول الخدمات المالية وخفض تكلفة تقديمها وبالتالي إتاحتها لكافة أكبر عدد من السكان الذين لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية حيث تمكن الأفراد من الإستفادة من المساعدات المالية يعد من أبرز الأشياء التي تفعلها التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي حيث يستطيع الأفراد من

¹ المانسيح رابح أمين، " آليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لإرساء الشمول المالي الرقمي -إعتماد إبتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل -"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 16 العدد 03(2022)، ص 633.

² بالعبيدي عايدة عبير، مشواري حدة، " تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي -دراسة تجارب بعض الدول العربية-"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17/العدد: 01(2023)، ص 1290-1291.

خلال هواتفهم المحمولة و المحافظ الرقمية الوصول للخدمات المالية في المناطق النائية والتي تفتقر لنقص الخدمات حيث تمتاز الخدمات المالية الرقمية بسهولة الوصول لأكبر قدر ممكن من الناس مقارنة بالخدمات البنكية التقليدية حيث بالإمكان أن تكون التكاليف التشغيلية للخدمات المالية الرقمية أقل من التكاليف التشغيلية للفروع التقليدية مما يجعلها أكثر سهولة لتشتمل جميع المجتمع الذي يعاني من نقص الخدمات و المنتجات مع تسهيل إستقبال وإرسال الاموال لمستخدميها مع تحقيق الأمن و شفافية ،ومن خلال إستخدام التكنولوجيا بإسم الدفاتر الرقمية يمكن توثيق و مراقبة المعاملات الرقمية، فالخدمات المالية الرقمية تعتبر كأداء فعالة في تعزيز الشمول المالي لذلك يتطلب بنية تحتية متينة وفهم جيد لإحتياجات وأنماط السكان للتنفيذ الناجح للخدمات المالية الرقمية¹.

المطلب الثالث: عوائق التكنولوجيا المالية أمام الشمول المالي.

هناك الكثير من العوائق تقف أمام الإستفادة الكاملة للتكنولوجيا المالية وتعد الثقافة الرقمية من أبرز الحواجز لأنها تحديا كبيرا، إن الإفتقار للمهارات التقنية يعد سببا من أسباب عزوف بعض الشركات على إستخدام التكنولوجيا المالية وتبنيها ونقص الثقة في الأنظمة الرقمية والخوف من سوء التسيير المالي للإدارة وهذا يعزز من نتائج نظرية إنتشار الابتكار التي تنص أن المعرفة و المخاطر المتصورة و سهولة الإستخدام تأثر على تبني التكنولوجيا المالية،ولحل هذه المشكلة يجب تكثيف برامج لمحو الأمية الرقمية من طرف مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية والحكومات لتثقيف حول الخدمات المالية الرقمية والأمان لسياسات المالية ومنع الإحتيال.

كما ظهرت مخاطر الإحتيال والأمن السيبراني كتحديات رئيسة حيث بعض رواد الأعمال تعرضوا لهجمات تصيد ومعاملات إحتيال وإختراق للبيانات في المقابل أجرت أنظمة التكنولوجيا المالية التشفير و إجراءات المصادقة وآليات للكشف عن الإحتيالات حيث هناك نقص وعي فيما يتعلق بممارسات الأمن السيبراني حيث التحول نحو

¹ David mhalanga ,op,p4.

التكنولوجيا الرقمية يزيد من خطر الجرائم الإلكترونية على وجه الخصوص مستخدمي التكنولوجيا المالية الحديثين وسيكون تعزيز الممارسات والتدريب على الأمن السيبراني و البنية الأساسية أمر مهم للتخفيف من حدة هذه المخاطر. لا تزال السياسات التنظيمية تشكل عائق أمام تبني التكنولوجيا المالية نظرا للوائح التنظيمية غير متناسقة للتكنولوجيا المالية، وصعوبة الإمتثال وسياسات الضرائب الغامضة التي تعجز على كيفية فرض الضرائب على معاملات الدفع الرقمية، وإيرادات التكنولوجيا المالية إضافة لقروض التكنولوجيا المالية كذلك الأمر الذي يؤدي إلى تردد في تبني حلول التكنولوجيا المالية بشكل كامل لهذا يجب وضع لوائح واضحة وشفافة لتشجيع تبني التكنولوجيا المالية لتعزيز أفضل لشمول المالي والاستقرار المالي¹.

خاتمة الفصل :

تناول هذا الفصل الأسس النظرية للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي و العلاقة بينهما، حيث برز قطاع التكنولوجيا المالية من خلال قفزه النوعية في تقديم الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة بالإعتماد على التقنيات المستحدثة والإستفادة من خدمات و قطاعات التكنولوجيا المالية والتي ساهمت في دعم البنية التحتية وإدارة العمليات المعقدة وتحسين طرق التمويل لتحقيق شمول مالي أفضل حيث لعب هذا الأخير دورا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر من خلال توفيره لمجموعة من الخدمات والمنتجات المالية وإتاحتها للوصول لكافة شرائح المجتمع بتكاليف

¹ Arianto Dangken, Rahim Munir, "Fintech and financial inclusion: how digital payment systems empower small entrepreneurs", journal of Indonesian scholars for social research, vol 5,no 1, 2025,p51.

منخفضة وأكثر شفافية وللشمول المالي أبعاد ومؤشرات متكاملة ومتزايدة فيما بينها التي يستطيع من خلالها صانعي السياسات مراقبة تطور الشمول المالي وأهمها الوصول إلى الخدمات المالية، وإستخدامها إضافة لجودة الخدمة المالية.

حيث ساهمت الحلول المالية الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية ودعمت شركات التكنولوجيا المالية الشمول المالي من خلال إزالة الحواجز التقليدية التي تمنع الأفراد والشركات من الوصول للخدمات المالية مما يساهم في تقليل الفجوات المالية ودمج الفئات الغير المشولة ماليا حيث يتطلب الإستفادة من العلاقة التي تجمع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي سياسات تنظيمية ودعم البنية التحتية وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد.

الفصل الثاني:

الدراسات

السابقة

مقدمة الفصل:

يحتوي هذا الفصل على مجموعة من الدراسات العلمية التي تنوعت أدواتها وتطبيقاتها مع اختلاف مستويات تبنيها من بلد إلى آخر فقد تنوعت الدراسات في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي من حيث المنهجيات المتبعة والبيانات المستخدمة وزاوية التحليل، حيث تم تخصيص هذا الفصل لإستعراض الأدبيات السابقة ذات صلة حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث ضمت الدراسات العربية والأجنبية .

المبحث الأول: دراسات عربية

1- دراسة بوغراة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين (2024)، بعنوان " أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي: دراسة عينة من دول مينا (الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن، الكويت ، لبنان، المغرب ، عمان، قطر، تونس، تركيا)"، هدف الباحثان خلال هذه الدراسة لقياس تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تغطية الفترة الزمنية (2004-2021)، ولقياس هذا الأثر تم استخدام نماذج بانل (Panel) ؛ وأعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات حيث تم أخذ الشمول المالي كمتغير تابع و مكينات الصراف الآلي(ATM) ؛ كفاءة المؤسسات المالية(PERF)؛ الناتج المحلي الإجمالي(GDP)؛ الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI)؛ مستوى الوصول إلى الخدمات المالية (IDE) كمتغيرات مستقلة، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إنتشار ماكينات الصراف الآلي و الشمول المالي و علاقة عكسية غير معنوية بين كفاءة المؤسسات المالية و الشمول المالي مع وجود علاقة ايجابية ومعنوية لنتائج المحلي الإجمالي و الإستثمار الأجنبي المباشر على الشمول المالي في حين تمتلك لبنان، تونس، والمغرب تأثيرات إيجابية على الشمول المالي بينما الجزائر، مصر، الإمارات تأثيرات سلبية¹.

2 -دراسة هايدي سامي محمد، سالي فريد، سماح المرسي (2024)، تحمل عنوان " التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في زيمبابوي"، هدفت هذه الدراسة لقياس أثر تطبيق تقنيات التكنولوجيا الرقمية على تعزيز الشمول المالي في زيمبابوي خلال الفترة (2012-2023) بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة (ARIMA)، بإعتماد على متغيرات تمثلت في المؤشر العالمي الشمول المالي (FN) ،نفاد الأفراد إلى الأنترنت (IT)، مشتركو هواتف الثابت (ST) ، مشتركو النطاق العريض الثابت (WE) ، مشتركو النطاق العريض المتنقل

¹ بوغراة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، " أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي: دراسة عينة من دول المينا (الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، تونس، تركيا)"، مجلة MECAC ، المجلد 20/العدد 2/ ديسمبر 2024، ص 346-361.

(ME)، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (MM)، معدل البطالة (UMP)، معدل التضخم (INF)؛ وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية لنفاذ الأفراد إلى الإنترنت، مشتركى الهاتف الثابت على الشمول المالي و علاقة عكسية بلمشتركي النطاق العريض الثابت و مشتركى النطاق العريض المتنقل و مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و معدل البطالة على الشمول المالي إضافة للعلاقة الطردية الضعيفة جدا بين معدل التضخم والشمول المالي¹.

3 -دراسة سعاد الميلودي، فاطمة فوقة (2022)، بعنوان "الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية"، هدف الباحثين من خلال دراستهما إلى مناقشة المفاهيم المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019) و شملت عينة الدراسة 6 دول عربية (الجزائر، مصر، لبنان، السعودية، الكويت، موريتانيا)، تم تطبيق بيانات بانل (Panel data) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)، بإستخدام الشمول المالي (FI) معبر عنه بعدد المقترضون من البنوك كمتغير تابع و الخدمات المالية الرقمية كمتغيرات مستقلة توصلت نتائج الدراسة بأن الخدمات المالية الرقمية تساهم في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إلا أنه لا يعكس المستوى المطلوب².

4-دراسة جبهة بلهاشمي (2023)، تحت عنوان " تعزيز رقمنة تكنولوجيا الخدمات المالية في ظل الأزمة الصحية الأخيرة ودورها في الرفع من مؤشر الشمول المالي في دول MENA"، بهدف تحليل دور رقمنة الخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2004-2021)، حيث شملت عينة الدراسة 6 دول عربية (الجزائر، تونس، الإمارات، السعودية، إيران، تركيا)، إستخدمت الباحثة نموذج PANEL

¹ هادي سامي محمد، سالي فريد، سماح المرسى، " التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في زيمبابوي"، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد (46)/عدد 3/ج (1) يوليو 2024، ص 436-469.

² سعاد الميلودي، فاطمة فوقة، "الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2011-2019)"، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 13/ العدد 2 (2022)، ص 423-443.

ARDL بطريقة (PMG) وأخذت مؤشر الشمول المالي معبر عنه بعدد المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (FI) كمتغير تابع و هامش سعر الفائدة (IMR) ؛ فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ (CBB)؛ عدد مكينات الصراف الآلي لكل 10 ألف بالغ (ATM) ؛ عدد مستخدمي الأنترنت لكل مليون شخص (NET) كمتغيرات مستقلة بحيث توصلت نتائج الدراسة لوجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين كل من مؤشرات رقمنة الخدمات المالية ومؤشر الشمول المالي وأن رقمنة الخدمات المالية تؤثر إيجاباً على الشمول المالي وكلما قلت عملية رقمنة الخدمات يحدث العكس يؤثر على الشمول المالي بالسلب وذلك لأن قطاع الخدمات يحتاج إلى رقمنة كافة فروعها باعتباره سلسلة مترابطة فيما بينها¹.

5 -دراسة حدة بوتينة (2022)، بعنوان " أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية"، تهدف هذه الدراسة لتحديد مستوى استجابة العينة المبحوثة نحو التكنولوجيا المالية والشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية و التعرف على العلاقة بين التكنولوجيا المالية لدى البنوك المبحوثة والشمول المالي مع بيان تأثير التكنولوجيا المالية في الشمول المالي للبنوك التجارية الجزائرية تحديد أي بعد من أبعاد الشمول المالي الأكثر تأثراً بالتكنولوجيا المالية للبنوك التجارية المبحوثة، بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي إستهدف عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية (20 بنك)، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي و هناك تفاوت في تأثير التكنولوجيا المالية في أبعاد الشمول المالي من وجهة نظر عملاء البنوك التجارية².

¹ جبهة بلهاشمي، " تعزيز رقمنة تكنولوجيا الخدمات المالية في ظل الأزمة الصحية الأخيرة ودورها في الرفع من مؤشر الشمول المالي في دول "MENA ، مجلة إقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد 08/العدد 02(2022)،ص 52-72.

² حدة بتينة، " أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية" ، مجلة المعارف، المجلد 17/ العدد 2 (ديسمبر 2022)،ص 282-299.

6 -دراسة زبير عياش،خلف الله بن يوسف (2021)، تحت عنوان "مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية- دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري"،هدف هذه الدراسة هو معرفة مساهمة تكنولوجيا المالية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد من شرائح المجتمع ومؤسساته، بإستخدام بحث إستطلاعي و تحليله بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS والذي إستهدف عينة من أفراد متعاملي بنك البركة الجزائري، توصلت نتائج الدراسة أن هناك مبالغة في استخدام خدمات الدفع في عملية استخدام التكنولوجيا المالية وإهمال بعض الخدمات من طرف البنوك الإسلامية خصصا في بنك البركة الجزائري بحيث مستويات التثقيف المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة نسبيا كما أن تواجه الجزائر عدة صعوبات في إستخدام التكنولوجيا المالية¹.

7 -دراسة غربي صلاح الدين (2022)، ويحمل عنوان "دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية"،و هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير اعتماد التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي الجزائري على إتساع دائرة الوصول المالي، بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي إستهدف موظفي عينة من البنوك الجزائرية، حيث أظهرت الدراسة أن التحول نحو اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمة المصرفية سيساهم في زيادة عملاء البنوك².

8 -دراسة بلاغ سامية (2022)، بعنوان "أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية بإستخدام بيانات بانل 2016-2020)"، و هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية واهميتها لزيادة مستويات الشمول المالي،تم أخذ متغير الشمول المالي كمتغير تابع

¹ زبير عياش، خلف الله بن يوسف، "مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية- دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري -"، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلد 8/العدد 2/ديسمبر 2021، ص 362-384.

² غربي ناصر صلاح الدين، "دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، المجلد 15/ العدد 01/الرقم التسلسلي 29(2022)، ص 26-40.

و نسبة إستخدام الأنترنت، بطاقات الإئتمان و الديون الإلكترونية، ماكينات الصراف الآلى، معدل التضخم، النمو السكاني، تحويلات العاملين كمتغيرات مستقلة، حيث تم إستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) وتطبيقه على 20 دولة عربية ، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر موجب لمتغيرات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي¹.

9-دراسة علي حميد هندي العلي، شهاب زيد كامل العبيدي (2024)، بعنوان " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2017-2022"، حيث تهدف هذه الدراسة لبيان دور تبني التكنولوجيا المالية في المصارف وكيف يمكن أن ينعكس هذا التوجه في تعزيز الشمول المالي، بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي إستهدف البنك المركزي العراقي، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي².

10 -دراسة بوري صراح، براهيمية أسية (2023)، تحمل عنوان " التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري" BNA ، تهدف هذه الدراسة لإيجاد نوع العلاقة النظرية والتطبيقية بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي بإستخدام بحث إستطلاعي لعملاء البنك الوطني الجزائري وتم تحليله بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، حيث توصلت النتائج إلى أن تبني الجزائر السياسة اعتماد ودعم التكنولوجيا المالية، ساهم في رفع مستوى الخدمات المالية المقدمة وتعزيز الشمول المالي³.

¹ بلاغ سامية، "أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08/عدد 03/شهر أكتوبر 2022، ص 152-169.

² علي حميد هندي العلي، شهاب زيد كامل العبيدي، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي للمدة 2017-2022"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 20/ عدد خاص / 2024، ص 2223-2258.

³ بوري صراح، براهيمية أسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق تعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري" BNA ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09/ العدد 01/ (أفريل 2023)، ص 322-341.

11 -دراسة بوترية وهيبة، آيت أمبارك سامية (2024)، بعنوان "الرقمنة والتكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر"، تهدف هذه الدراسة لتحليل دور الرقمنة والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2023، حيث قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية لدولة مصر بالإعتماد على مؤشرات الشمول المالي الرقمي و مؤشرات الرقمنة، مؤشرات التكنولوجيا المالية ،حيث توصلت النتائج علاقة إيجابية بين الرقمنة و الشمول المالي على المدى الطويل ولا يتوقع أن يكون تأثير التكنولوجيا المالية و الرقمنة على الشمول المالي مباشرا و موحد¹.

المبحث الثاني: دراسات أجنبية

- دراسة Hossam hussein (2020)، بعنوان "The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The Case of Egypt"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إستعداد حكومة مصر للابتكار من أجل الإستفادة من التكنولوجيا المالية والتقنيات المتطورة الجديدة لتحقيق الشمول المالي بإستخدام نماذج الإنحدار اللوجستي المتعدد لفحص العلاقة بين الشمول المالي بإعتباره متغير تابع و متغيرات التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل (حساب أموال، إستخدام حساب الهاتف المحمول في المعاملات المالية المنتظمة، إستخدام الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول في إجراء المعاملات المالية) مع إدخال متغيرات متحكممة تمثلت في الخصائص الديمغرافية(الجنس،العمر،الدخل مستوى التعليم ،كونك موظف،نسبة الشمول المالي في مصر)، حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة "امتلاك حساب نقدي عبر الهاتف المحمول، ومشاركي الهاتف المحمول

¹ بوترية وهيبة، آيت مبارك سامية، " الرقمنة والتكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر (2016-2023):دراسة تحليلية شاملة"، مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد10/ العدد 2/ سنة 2024،ص 37-56.

واستخدام الإنترنت" لها تأثير كبير على الشمول المالي و كما أن إرتفاع معدل انتشار الإنترنت والهاتف المحمول في مصر، لا تزال تحتل المرتبة الأدنى من حيث الشمول المالي بين الدول العربية والإفريقية الأخرى¹.

2- دراسة Yondi Caturadina Darnida و Andri Haryono ، Arifia Nurriqli (2024)

حملت عنوان " The Role of Financial Technology in Increasing Financial Access" تناولت هذه الدراسة تأثير الثقافة المالية والتنظيمية والبنية التحتية والتكيف على الوصول إلى الخدمات المالية، إتمدت الدراسة على بيانات إستبيان شمل مجموعة متنوعة من السكان وعينة فردية مكونة 100 مشارك باستخدام نموذج الإنحدار الخطي، شملت متغيرات الدراسة الشمول المالي كمتغير تابع و التكيف، التنظيم، البنية التحتية، الثقافة المالية كمتغيرات مستقلة وقد توصلت النتائج إلى أن الثقافة المالية لها تأثير كبير على الوصول إلى الخدمات المالية مقابل ذلك لم يكن لعوامل التنظيم والبنية التحتية و التكيف أي تأثير كبير على الوصول إلى الخدمات المالية وأن المعرفة المالية تعد عامل محدد رئيسي في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية².

3- دراسة LO ، D Herlindawati و D Herlindawati ، T Faridatul ، S L Mardiana (2020)

حملت عنوان " The contribution of financial technology in increasing society's financial inclusions in the industrial era 4.0" حاول الباحثون من خلال دراستهم لوصف مساهمات Fintech في تحسين الشمول المالي العام في العصر الصناعي 4.0 ، تم استخدام منهج وصفي لتحليل العلاقة بين الشمول المالي و التكنولوجيا المالية حيث توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن شركات التكنولوجيا المالية يمكنها التآزر ودعم الأداء المالي و المؤسسات المالية الأخرى لتعظيم خدماتها لجميع

¹ Hossam Hussein , "the impact of financial Technology on financial inclusion :The case of Egypte" , Journal of Economics and Finance , volume 11 ,Issue 6 ser . 11 (Nov-Dec,2020) , pp35-51.

² yondi caturadina darnida ,Andir haryono , arifia nurriqli , 2024 , "the role of financial Technology in increasing financial access" , journal of management , vol 3 ,No 2 , July -decembre (2024) , pp 474-493 .

الشعب الإندونيسي في العصر الرقمي الحالي ومن المتوقع أن تكون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أكثر تحفيزاً لزيادة القدرة للوصول إلى الخدمات المالية لتحقيق الخدمات المالية لجميع مستويات المجتمع الإندونيسي و من خلال زيادة مستوى الشمول المالي، سيكون المجتمع قادراً بالتأكيد على دفع النمو الإقتصادي المتزايد بشكل عادل ومنصف لجميع الشعب الإندونيسي في العصر الصناعي 4.0¹.

4- دراسة A. Al-Amarneh و A. Al Abbadi ، J. Ali Mustafa Ahmed Marei

(2023)، بعنوان " The Role of Fintech Payment Instruments in Improving Financial Inclusion " هدف الباحثون من خلال دراستهم إلى إيضاح دور أدوات الدفع Fintech في تطوير ملكية الحسابات كمؤشر رئيسي للشمول المالي لتحديد ما إذا كانت فعاليتها تختلف وفقاً لمستويات الدخل المختلفة للدول، تمت هذه الدراسة على مجموعة مكونة من 22 دولة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل) ، شملت متغيرات الدراسة المتغيرات التفسيرية لمدفوعات التكنولوجيا المالية (بطاقات الائتمان، بطاقات أجهزة الصراف الآلي، التحويلات المالية، مؤشر السوق (S&P)) و متغيرات التحكم في الدراسة للمؤشرات الإقتصادية الكلية لمقارنة البلدان ومقياس انكماش الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك للتضخم مع تغطية الفترة الزمنية (2010-2020)، توصلت النتائج إلى اختلاف مستوى المؤسسات المالية عبر البلدان ذات مستوى دخل مختلف بناء على تطورات التكنولوجيا المالية، مع تأثير أعمق في البلدان ذات الدخل المرتفع إضافة لدور التحويلات المالية الرقمية وبطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي في تسريع الشمول المالي و

¹ SL Mardiana , T Faridatul , D Herlindawati ,tiara, and L O Mardiyana , "The contribution of financial Technology in increasing societyis financial inclusions in the industrial eta 4.0" , IOP Publishing ,conf.series : Earth and environ mental Science 485 (2020),pp 1-7.

التأثير غير الهام لمؤشر ستاندرد أند بورز العالمي للسوق على المؤسسات المالية مما يعكس انخفاض مستوى الثقافة العالية في جميع أنحاء العالم و إستجابة الشمول المالي السلبية للتضخم، بسبب تأثيره السلبي على أداء القطاع المالي¹.

5- دراسة Showkat, Sathana Tiwari , Mohd Naved Khan , Mohammad Asif "The Impact of Fintech and Digital Financial Services on Financial Inclusion in India", بعنوان K. Wani و Firoz Alam (2023)، هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة لتحديد تأثير التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الهند بإستخدام نموذج الإنحدار و الارتباط إعتمدت الدراسة على بيانات إستبيان من عينة المستجيبين من ثلاث مناطق، وهي: جوروجرام و هيساروجاجار في ولاية هاريانا، شملت هذه الدراسة على متغير الشمول المالي كمتغير تابع و النية السلوكية، ثقة الخدمة، قابلية الإستخدم، التأثير الإجتماعي كمتغيرات مستقلة حيث أظهرت النتائج أن لشركات التكنولوجيا المالية دور كبير في تعزيز الشمول المالي في هذه الأمة، وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة حيث ستكون هذه النتائج مفيدة لصناع السياسات الذين يعملون بجد لإدخال كل فرد في هذا البلد في نظام مالي منظم².

6- دراسة David Mhlang (2024)، بعنوان "The role of big data in financial technology toward financial inclusion"، ناقشت هذه الدراسة كيفية مساهمة البيانات الضخمة في الشمول المالي في عالم التكنولوجيا المالية، من خلال القيام بتحليل شامل حول العلاقة بين البيانات الضخمة و التكنولوجيا المالية و الشمول المالي و توصلت نتائج الدراسة أن للبيانات الضخمة تأثير تحويلي في التكنولوجيا المالية،

¹ Ali Mustafa , Ahmed marei , A. Al-Amarnah , and Al-abbadi , 2023 , "The role of fintech payment instruments in improving financial inclusion " , informations sciences letten an international journal, inf.sei .lett.12,No6,2023,pp 2659-2670.

² Mohamed asif , Mohd naved khan , sathana tiwari , showkat k.wani and firoz alam , " The impact of fintech and digital financial services on financial inclusion in india" , 2023 , Risk financial manag ,2023,16,122,pp1-12

حيث تعزز الشمول المالي عبر تحسين دقة نماذج الائتمان، مما يمكن المؤسسات المالية من توسيع الإقراض للأسواق غير المخدومة سابقاً، كما تساهم في تطوير خدمات مالية مخصصة لهذه الأسواق¹.

7- دراسة Alka Singh (2017)، بعنوان " Role of Technology In Financial

Inclusion"، أوضحت هذه الدراسة دور الذي تلعبه التكنولوجيا في الشمول المالي بإستخدام منهج وصفي يقوم على تحليل العلاقة بين الشمول المالي و التكنولوجيا ومختلف الخدمات المصرفية في دولة الهند ، توصلت نتائج الدراسة بأن الشمول المالي مبادرة حكومية لتوفير الخدمات المالية للجميع، خاصة في المناطق النائية. تعتمد على التكنولوجيا لضمان الشفافية والعدالة، مما يستلزم استثمارات مصرفية ومعالجة تحديات التطبيق².

8- دراسة Merabet Abdeldjelil، Abdelhadi Mokhtar (2024)، بعنوان " The role of

startups in the field of technology and financial services in promoting financial inclusion"، تهدف هذه الدراسة لتوضيح دور وأهمية الشركات الناشئة كشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لخلق الثروة وتحقيق القيمة المضافة، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل المعاملات المالية، وتم إستخدام المنهج الوصفي لفهم متغيرات الدراسة وتحليل جوانبها، وتبين النتائج أن الشركات الناشئة تكنولوجيا تلعب دوراً هاماً في تعزيز الابتكار المالي ودفع التحول الرقمي لغالبية المعاملات الاقتصادية العالمية. ومن جهتها، تسعى الجزائر إلى تحقيق الشمول المالي ورقمنة الاقتصاد نتيجة للسياسات التي تساعد هذه الشركات³.

¹ David mhalanga , "The role of big data in financial technology toward financial inclusion" , 2024 , frontieres DOI 103389//data_2024_1184444,pp1-13.

² ALKA SINGH , "ROLE OF TECHNOLOGY IN FINANCIAL INCLUSION " , International Journal of business and général management (IJBGM) Vol 6 , Issue 5 Aug-sep 2017,PP 1-6.

³ MERABET abdeldjelil , ABDELHADI Mokhtar , "The role of startups in the field of technology and financial services in promoting financial inclusion" , AL-MIEYAR journal -volume15 Issue 01(2024),Pp 840-851.

9- دراسة Aviksha Mungara ،Arnesh Telukdariea (2023)، بعنوان " The Impact of Digital Financial Technology on Accelerating Financial Inclusion in Developing Economies"، تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على تطوير فهم حول الشمول المالي للاقتصادات المختلفة من خلال تحديد العوامل المساهمة الرئيسية التي تساهم أو تمنع الاقتصادات المختلفة من الحصول على نظام شامل ماليا، وتحديد الحواجز الحالية الموجودة في النظام المالي والتي تمنع الأسواق النامية في مناطق مختلفة من الحصول على الشمول المالي، تم تطبيق نهج كمي نوعي يشمل تحليل الأدبيات وتطوير نموذج ديناميكيات الأنظمة باستخدام متغيرات التي تؤثر على الشمول المالي المتمثلة في المؤسسات المالية، المقيمون في الأسواق النامية/ إمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات المالية، عدم المساواة المالية، ضعف الثقافة المالية، التكنولوجيا المالية الرقمية، الحدمن التفاوت الاقتصادي / الحدمن الفقر، توليد الإيرادات، النموالاقتصادي، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المدرجة في إطار الشمول المالي قد تعمل كقيود تمنع بعض الأسواق من تحقيق الشمول المالي¹.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إتفتت الدراسة الحالية مع دراسة (حدة بوتينة2022)و دراسة (زبير عياش،خلف الله بن يوسف 2021)و دراسة بوري صراح، براهيمى أسية 2023) حيث هناك علاقة إيجابية بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي من خلال استخدام أداة إستبيان وتحليله بإستخدام برنامج الإحصائي spss وأن إعتتماد التكنولوجيا المالية يساهم في رفع وتعزيز مستويات الشمول المالي في الجزائر

وجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة، حيث تختلف دراستنا عن دراسات الأخرى كونها إعتمدت عينة دراسة على أفراد المجتمع الجزائري كعينة عشوائية بينما هناك دراسات إعتمدت على وكالات بنكية وبنوك و

¹ Arnesh Telukdarie , Aviksha Mungar , 2006, "the impact of digital financial technology on accelerating financial inclusion in developing economies", scienceDirect , procedia computer science 217 (2023), PP 670-678.

دراسات أدخلت متغيرات أخرى كثقافة المالية والتكيف و البنية التحتية و دراسات قامت بقياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بإستخدام نموذج (panel data) و نماذج (ARIMA) في دول مختلفة ومتغيرات مختلفة كدراسة (بوغرة بومدين، غري صلاح الدين 2024) و دراسة هايدي سامي محمد، سالي فريد، سماح المرسي (2024) و اختلفت كذلك مع عدة دراسات أجنبية كون هذه الدراسات اعتمدت على متغيرات مختلفة لتحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي.

خاتمة الفصل :

و من خلال إستقراء الدراسات السابقة نلاحظ إختلاف النتائج طبقا لإختلاف السياقات والبيانات والمنهجيات المستخدمة وعليه هذه الدراسات توفر أساسا نظريا ومنهجيا مهما يبنى عليه البحث مع التركيز على مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث:

أثر التكنولوجيا المالية

على الشمول المالي

-دراسة حالة الجزائر-

مقدمة الفصل:

فرض التحول الرقمي العديد من التحديات في مختلف القطاعات حيث برزت التكنولوجيا المالية كعامل محوري في إعادة تشكيل البيئة المصرفية والمالية من خلال حلولها المبتكرة وهذا ما كان له من تأثير كبير على الشمول المالي في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، حيث شهدت الجزائر ضعف في الشمول المالي في السنوات السابقة مما شكل تحديا للحكومة الجزائرية محاولة تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم الخدمات المالية وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

و عليه يتضمن هذا الفصل دراسة إحصائية لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من البيانات من مختلف قواعد البيانات الرسمية كما تضمن دراسة من خلال الإستبيان لعينة عشوائية بغرض معرفة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

سيتم في هذا المبحث تحليل مؤشرات القطاع المصرفي المرتبطة بالتكنولوجيا المالية في الجزائر من حيث (مؤشر الدفع عبر الأنترنت، نشاط السحب على الجهاز النقدي، مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني، و مؤشر نشاط الدفع عبر الهاتف النقال).

المطلب الأول: مؤشر نشاط الدفع عبر الأنترنت

عرف نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر عدة المجالات الآتية: مجال التأمين، النقل، هاتف/الاتصالات، الفواتير، خدمات إدارية، رياضة وترفيه، وحاليا يوجد 582 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي، منذ انطلاق الدفع على الأنترنت نتج حوالي 183 811 58 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم(01):تطور نشاط الدفع على الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-جانفي 2025

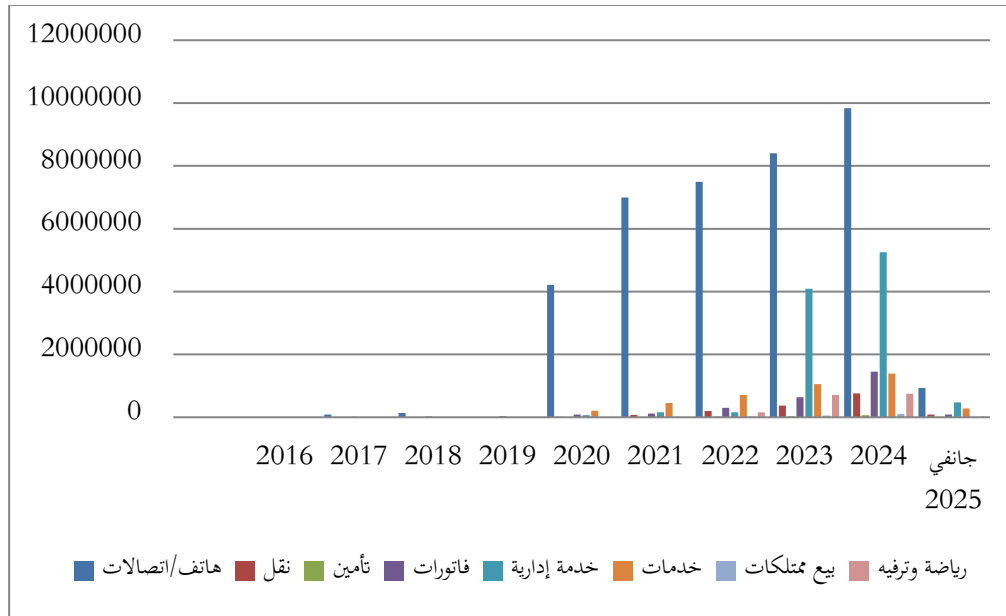
السنوات	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي (دج)
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	1500984202
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	26799342.40
2018	138459	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	33259258328
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	50387036161
2020	4.210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960	542372707480
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	1117647553568
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125	1815110442396
2023	8400869	371317	36996	640485	4086659	1055672	51154	708212	15351354	3219667202403
2024	9838682	758764	61739	1447168	5248922	1386790	106219	746198	19594482	5194556035145
جانفي 2025	932758	89505	15446	87739	470188	275346	10214	26048	1907244	368233991377

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2025

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

الشكل رقم (03): عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في مختلف القطاعات خلال الفترة 2016-2025

جانفي 2025



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول رقم (01) والشكل (03) نلاحظ تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت حيث تسارعت وتيرة في الجزائر ابتداء من سنة 2016 حيث ضم عدة مجالات حيوية تمثلت في قطاع الهواتف والاتصالات، النقل، قطاع التأمين، الفواتير، الخدمات الإدارية، و خدمات اخرى، إضافة لنشاط بيع الممتلكات ونشاط الرياضة والترفيه، بإجمالي معاملات بلغ (7366) معاملة عام 2016، حيث كان نشاط الدفع عبر الأنترنت محتكر من طرف القطاع المصرفي فقط إلى غاية سنة 2020 بعد إنضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلى وتحقيق تبادلات بين البطاقة البنكية/الذهبية حيث كان لجائحة كوفيد دور في زيادة عدد حركات الدفع عبر الأنترنت، حيث شهد قطاع الدفع عبر الأنترنت قفزة نوعية مقارنة ب السنوات الماضية، نلاحظ أن قطاع الهواتف والاتصالات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من

المعاملات عبر الأنترنت مقارنة بالقطاعات الأخرى، في حين أن قطاع الترفيه والرياضة شهد غيابا لغاية سنة 2021 بسبب تنظيم الجزائر لألعاب البحر الأبيض المتوسط مع اعتماد بيع التذاكر الإلكترونية من خلال الأنترنت.

المطلب الثاني: نشاط السحب على الجهاز النقدي وعدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر

أولا: نشاط السحب على الجهاز النقدي

تعد الصرافات الآلية (ATMs) بمثابة أجهزة إلكترونية تتيح للعملاء تنفيذ المعاملات البنكية الأساسية دون الحاجة إلى التوجه لفرع البنك حيث وفرت الجزائر عدد كبير من الصرافات الآلية لإدخال الطابع التكنولوجي على خدماتها.

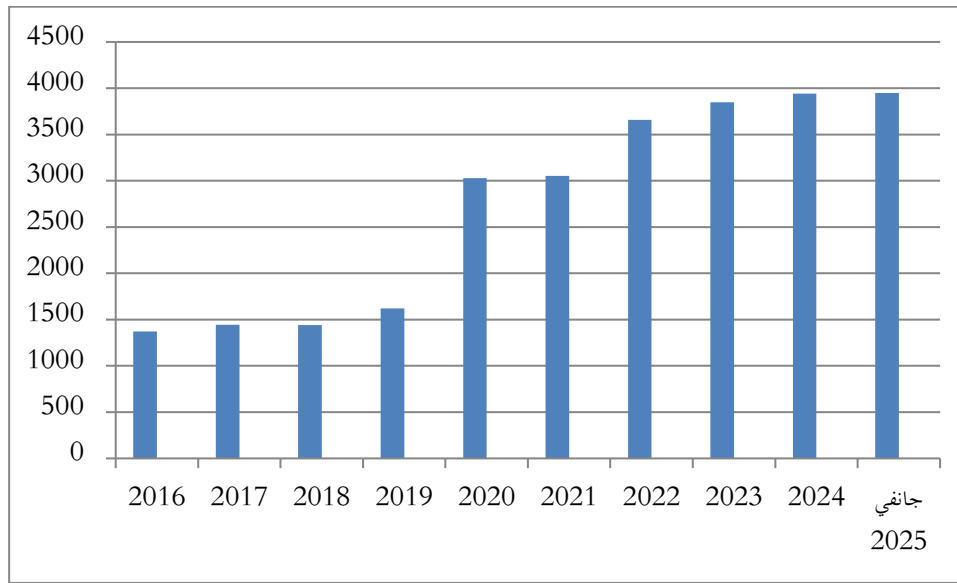
الجدول رقم(02): العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة خلال الفترة 2016- جانفي 2025

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة
2016	1370
2017	1443
2018	1441
2019	1621
2020	3030
2021	3053
2022	3658
2023	3848
2024	3942
جانفي 2025	3950

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2025

[/ https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm](https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm)

الشكل (04): العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة خلال الفترة 2016- جانفي 2025



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (02)

يقيس هذا المؤشر مدى الإعتماد و إستخدام الصرافات الآلية من قبل الأفراد حيث هناك تطور ملحوظ في عدد الصرافات الآلية نتيجة تغير سلوك الأفراد حاملي البطاقات الإلكترونية مما أدى لإرتفاع كبير في عمليات السحب عبر الصرافات الآلية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): العدد الإجمالي لمعاملات السحب على الجهاز النقدي خلال الفترة 2016-جانفي 2025

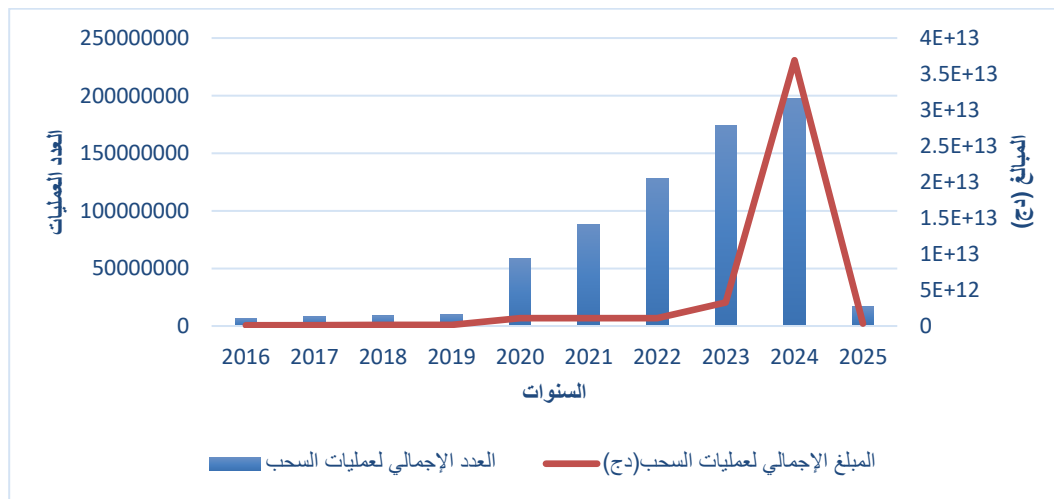
السنة	العدد الإجمالي لعمليات السحب	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب (دج)
2016	6868031	98822524500
2017	8310170	126398291000
2018	8833913	136233452000
2019	9929652	164116233000
2020	58428933	1073004953000
2021	87722789	1728937064000

2182896695000	128035361	2022
3262245367500	174415895	2023
3691600492000	197323075	2024
311929133000	16631024	جانفي 2025

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2025

<https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>

الشكل (05): حجم قطاع السحب على الجهاز النقدي خلال الفترة 2016- جانفي 2025



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) و الشكل (05) أن نشاط السحب عبر الموزع الآلي يتجه نحو التسارع من حيث عدد عمليات السحب السنوية، حيث بلغت عدد عمليات السحب عام 2016 مايقدر ب (6868031) من خلال ما مجموعه (1370) موزع آلي، حيث سنة 2020 بلغت عمليات السحب عبر الموزع الآلي (58428933) من خلال مايقارب (3030) موزع آلي وذلك بعد إنضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي، حيث لم يكن هناك توافق بين الزيادة الكبيرة في عمليات السحب الآلي وعدد الموزعات الآلية المنتشرة وهو ماتؤكدده

الإحصائيات المسجلة حيث سنة 2024 تم إجراء (197323075) عملية سحب من خلال (3942) موزع آلي بقيمة إجمالية تقدر ب (3691600492000) دج تم سحبها منذ 2016.

ثانيا: عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر

بطاقة الدفع البنكية "CIB - Carte Interbancaire de Paiement"، هي بطاقة تتيح للعملاء السحب والدفع ما بين البنوك، تصدر من طرف البنوك الجزائرية المنتسبة في الشبكة المالية بين البنوك لغرض سحب النقود من الموزعات الآلية أو الشبايك الأوتوماتيكية، إضافة لإستعمالها من طرف التجار لدفع قيمة السلع والخدمات من خلال نهائيات الدفع الإلكترونية كما تستخدم للدفع من خلال الأنترنت للتجار المنخرطين في الشبكة¹، حيث يوضح الجدول التالي عدد بطاقات الدفع الإلكترونية المتداولة في الجزائر كمايلي:

الجدول رقم (04): عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2023 - جانفي 2025

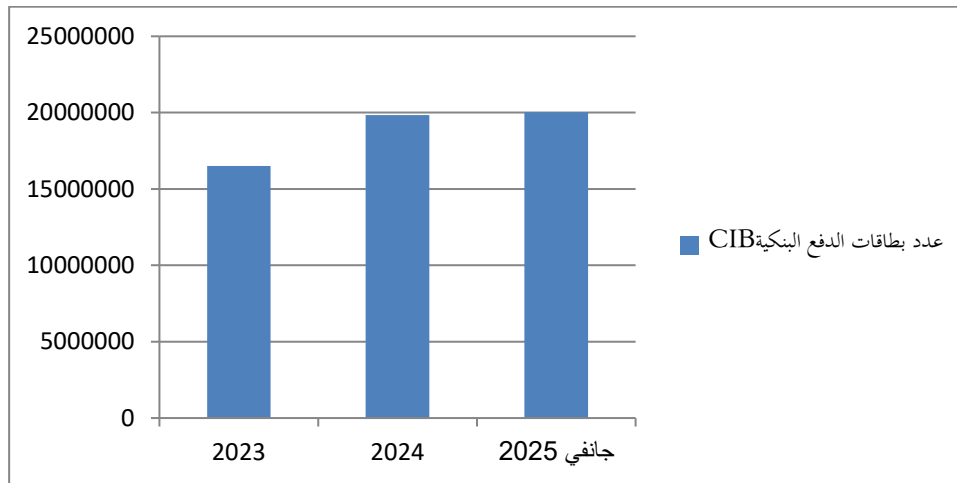
السنوات	عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB)
2023	16509507
2024	19844903
جانفي 2025	20026856

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الألي

[/ https://giemonetique.dz/ar/cartes](https://giemonetique.dz/ar/cartes)

¹ صليح بونفلة، "بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 497.

الشكل رقم(06):عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر خلال الفترة 2023 - جانفي 2025



المصدر: من إعداد الطالبة إعتماذا على الجدول (04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) والشكل (06) أن عدد بطاقات الدفع البنكية المتداولة في الجزائر خلال سنة 2023 كان تعرف تحسنا ملحوظا على غرار السنوات السابقة حيث بلغت 16509507 مليون بطاقة سنة 2023 لتصل سنة 2024 حوالي 19844903 مليون بطاقة أي بنسبة نمو بلغت 20 بالمائة، إستمر هذا النمو الإيجابي ليبلغ في جانفي 2025 حوالي 20026856 مليون بطاقة بجميع أنواعها متداولة، يرجع هذا التحسن الملحوظ إلى سعي السلطات لعصرنة القطاع المصرفي من خلال نظام إلكتروني فعال.

المطلب الثالث: مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني و نشاط الدفع بواسطة الهاتف

أولا: مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني

تدير البنوك الجزائرية إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر توزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار و المؤسسات الاقتصادية من أجل تقديم خدمة دفع إلكترونية.

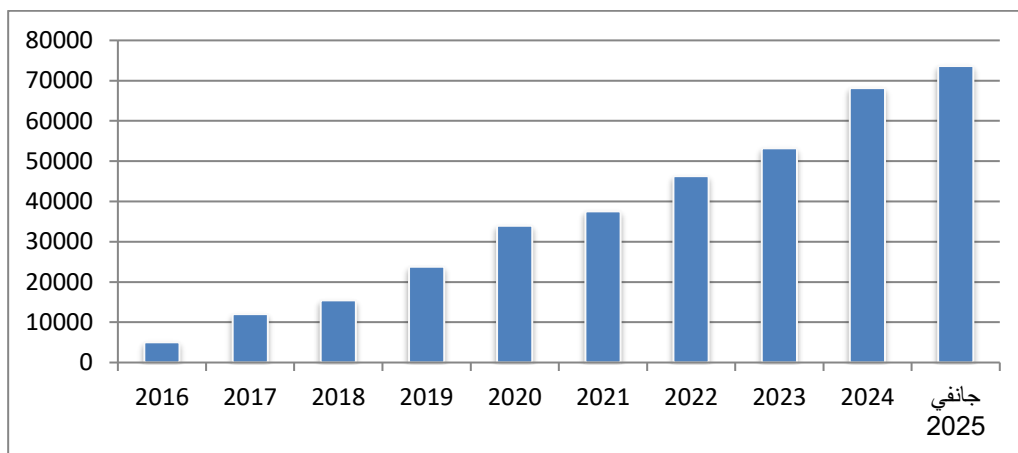
الجدول رقم (05): العدد الإجمالي لخطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016-2025 جانفي

السنة	العدد الإجمالي لخطات الدفع الإلكتروني العاملة
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23762
2020	33945
2021	37561
2022	46263
2023	53191
2024	68140
جانفي 2025	73607

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الألي 2025

[/ https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe](https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe)

الشكل (07): العدد الإجمالي لخطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016-2025 جانفي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) نلاحظ أن خلال الفترة 2016 إلى غاية 2022 تطور ملحوظ نوعا ما في محطات الدفع الإلكتروني العاملة من 5049 جهاز دفع موزع إلى 38562 جهاز دفع في 2022، بعد 2022 نلاحظ تطور كبير في عدد محطات الدفع الإلكتروني حيث بلغت 73607 محطة دفع إلكترونية عاملة، والجدول التالي يوضح إجمالي معاملات الدفع الإلكترونية خلال الفترة ممتدة من 2016 لغاية جانفي 2025.

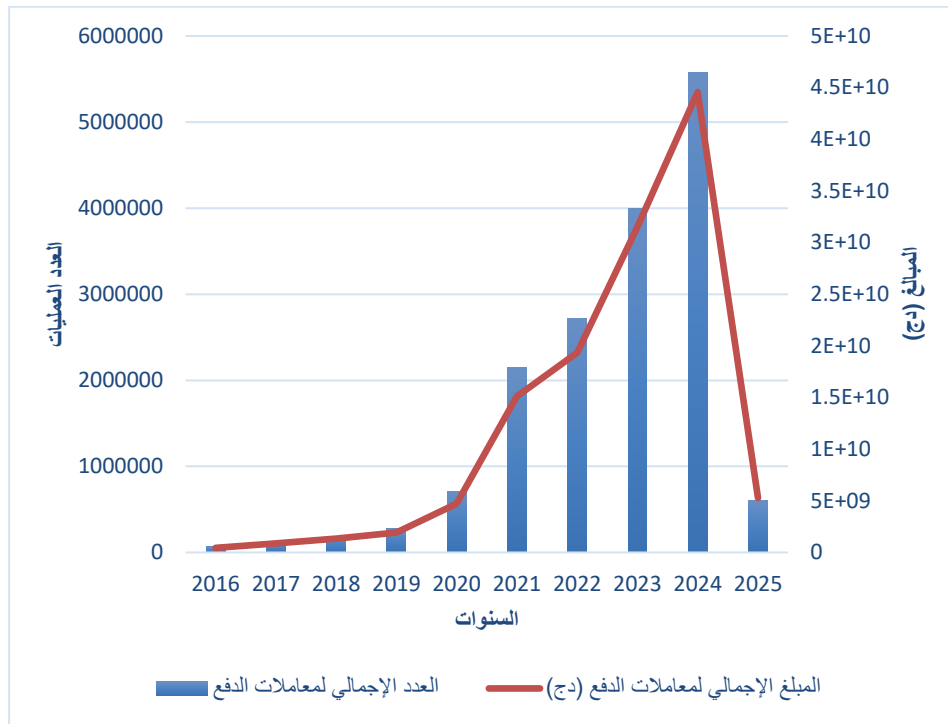
الجدول رقم (06): العدد الإجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016-2025

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2016	65501	44450890240
2017	122694	86177536890
2018	190898	133533413076
2019	274624	191699472111
2020	711777	473382004301
2021	2150529	1511324949992
2022	2712848	1934305653817
2023	3997165	3151873924937
2024	5579708	4456395807388
جانفي 2025	605413	528918305394

المصدر: من إعداد الطالبة إعتماذا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الآلي 2025

/ <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

الشكل (08): حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة 2016-2025 - جانفي 2025



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل (08) نلاحظ إرتفاع مستمر في أجهزة الدفع الإلكتروني وهذا ماتؤكدده الأرقام المسجلة خلال الفترة (2016-2024) مع تواصل تطور لغاية جانفي 2025 حيث بلغ العدد الإجمالي لعمليات الدفع (65501) عملية نفذت من خلال التجار وأصحاب المؤسسات والمهن الحرة بواسطة (5049) جهاز دفع إلكتروني، بالمقارنة مع سنتي 2023 و 2024 وبعد إنضمام بريد الجزائر إلى مجمع النقد الآلي وصل عدد عمليات الدفع إلى (3997165) سنة 2023 أي مايعادل (3151873924937) دج و (5579708) عملية دفع بما يعادل (445639580738) دج ليتواصل هاذا الإرتفاع حتى جانفي 2025 بمعدل (605413) عملية حيث هذه زيادة خلال هذه الفترة تعكس فعالية هذه الأجهزة ومساهمتها في تحسين وسائل الدفع بما يساهم بتطور عدد حركات البيع كما يؤدي لوصول خدمات مالية جديدة مما يؤدي لأثر إيجابي على النشاط المالي والمصرفي.

ثانيا: نشاط الدفع بواسطة الهاتف

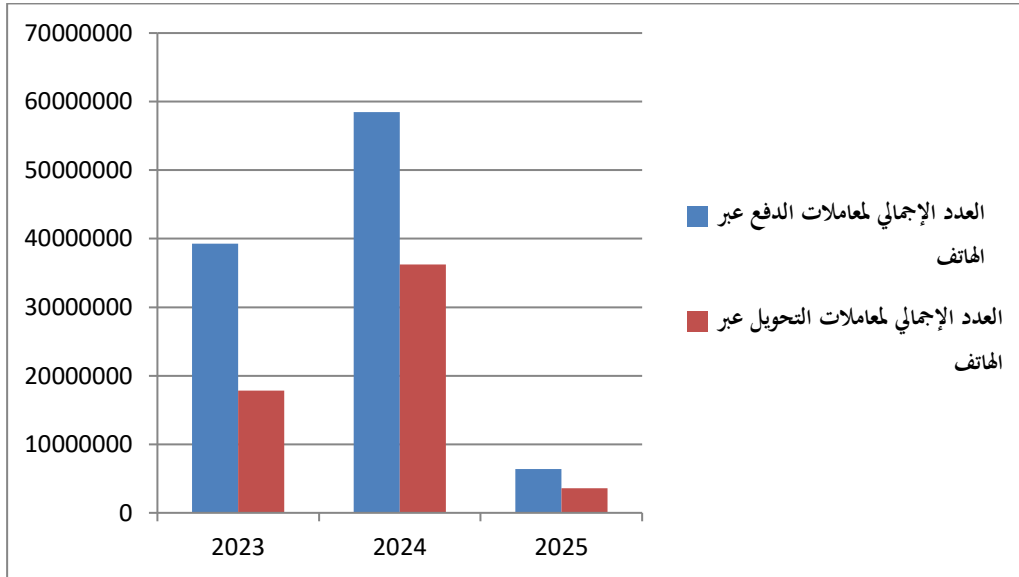
الجدول رقم (07): تطور نشاط الدفع والتحويل عبر الهاتف

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الهاتف	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل عبر الهاتف	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)
2023	39283478	2785552103778	17841108	24107362761425
2024	58465858	4359042411400	36236137	50367985488590
2025	6369702	527627351835	3611466	4817689334756

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على الإحصائيات المقدمة من قبل مجمع النقد الألي 2025

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile>

الشكل (09): العدد الإجمالي لنشاط الدفع والتحويل عبر الهاتف



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (07)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل (09) نلاحظ أن نشاط الدفع عبر الهاتف تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة والذي كان له دور محوري ومهم في أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر، بلغت عدد عمليات الدفع عبر الهاتف سنة 2024 ما يعادل (58465858) عملية ماقيمته (43590424114) دج الأمر الذي شجع العملاء على اعتماد التحويلات دون وسيط سواء الوكالات البنكية أو مكتب البريد نظرا لسهولة استخدام هذه التكنولوجيا حيث بلغت التحويلات سنة 2024 حوالي (36236137) عملية بقيمة (50367985488590) دج في حين يتواصل هذا التطور لغاية جانفي 2025 حيث بلغت قيمة المعاملات عبر الهاتف (6369702) معاملة بقيمة (5.276.273.518.35) دج في حين بلغت قيمة التحويلات في نفس الشهر (3.611.466) بقيمة (4817689334756) دج، ومن هنا نستنتج أن هناك تطور في النشاط المصرفي الرقمي لهذا يجب تعزيز هذا النشاط وتعميمه ليشمل كافة الخدمات المالية والمصرفية.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

سيتم في هذا المبحث تحليل المؤشرات المرتبطة بالشمول المالي في الجزائر من حيث (مؤشر الدفع عبر الأنترنت، نشاط السحب على الجهاز النقدي، مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني، ومؤشر نشاط الدفع عبر الهاتف النقال).

المطلب الأول: مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي

تبعا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي سنة 2021 سجلت المنطقة العربية مستويات للشمول المالي متدنية نوعا ما حيث أن 40% من السكان البالغين فقط من يملكون حسابات في مؤسسات مالية حيث كانت النسبة متساوية نوعا ما بين الذكور و الإناث بالرغم من ذلك هناك تحسن في مستويات للشمول المالي في العالم العربي من 2011 إلى 2021 حيث إنتقلت من 22% سنة 2011 إلى 40% سنة 2021.

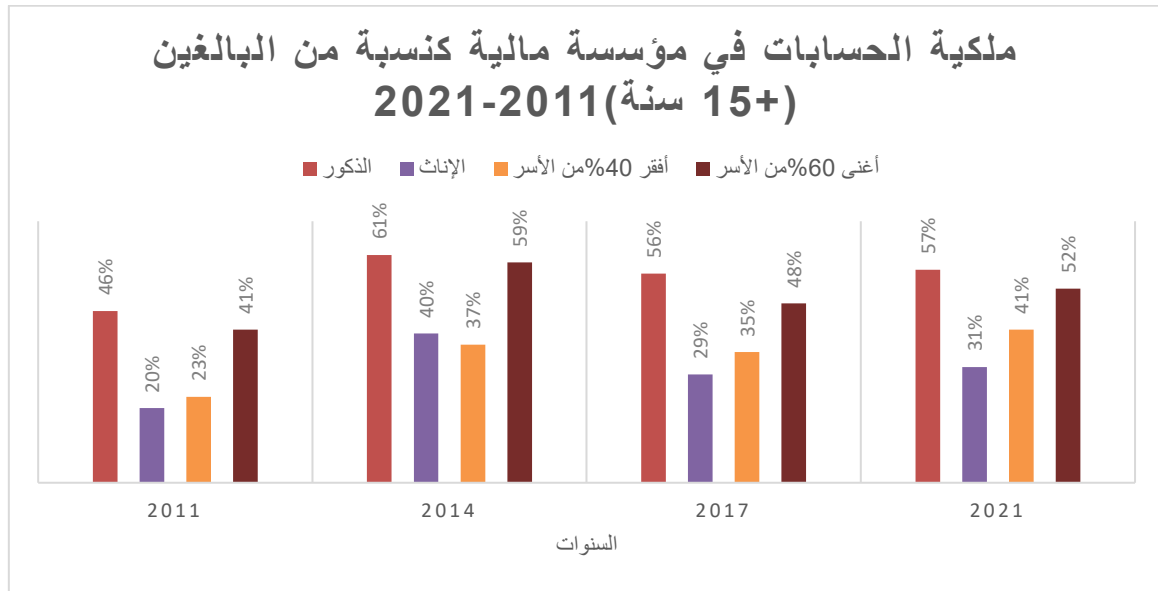
الجدول رقم(08): ملكية الحسابات في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين (+15 سنة) 2011-2021

أغنى 60% من الأسر				أفقر 40% من الأسر				الإناث				الذكور				الجميع العام				البلد
2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011	
%52	%48	%59	%41	%32	%35	%37	%23	%31	%29	%40	%20	%57	%56	%61	%46	%44.1	%42	%50	%33	الجزائر
%45	%43	%36	%27	%32	%28	%23	%16	%31	%25	%22	%14	%48	%48	%38	%30	%40	%37	%30	%22	العالم العربي
%79	%73	%66	%57	%72	%60	%54	%41	%73	%64	%58	%46	%78	%72	%65	%54	%76	%68	%62	%50	العالم

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على: (World Bank)

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

الشكل (10): ملكية الحسابات في مؤسسة مالية للبالغين حسب الفئات 2011-2021



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الجدول رقم(08)

من الشكل (10) والجدول رقم (08) نلاحظ أن 56 % لا يملكون حسابا مصرفيا في مؤسسة مالية سنة 2021

بالرغم من التحسن الملاحظ لسنة 2014 التي إنتقلت النسبة من 33% إلى 50% بزيادة 17%، بعدها

إنخفضت النسبة في سنة 2017 لتنتقل إلى 44% بزيادة 2%، حيث شهد العالم العربي سنة 2021 إرتفاع بنسبة

3% في نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية، فيما يخص العالم قد شهد إرتفاعا من سنة

إلى سنة أخرى إنطلاقا 50% سنة 2011 ليصل إلى 76% سنة 2021، كذلك فيما يخص العالم العربي شهد

إرتفاع من 22% سنة 2011 إلى 40% سنة 2021 ولكن لايعتبر هذا الإرتفاع كافيا كما هو الحال في الجزائر

لذلك وجب الحاجة لتوحيد الجهود العربية لرفع مستوى الشمول المالي.

من جهة أخرى نجد أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية هو 57% سنة 2021 حيث تظهر

فجوة بين الجنسين في الجزائر على مدار السنوات المذكورة أكثر من 20 نقطة لتصل إلى 26 نقطة سنة 2021 وهذا

مايدل على نقص الإهتمام بالشمول المالي للمرأة في الجزائر بسبب نقص الثقافة المالية لدي النساء خاصة في المناطق

الريفية، كما هو الحال في العالم العربي الذي يشهد كذلك فارق 17 نقطة، أما بالنسبة للعالم يلاحظ تقارب بين

الذكور والإناث بفارق 5 نقطة فقط، وكذلك أن الأسر الفقيرة تعاني من الإستبعاد المالي حيث هناك فقط 32% من

الأسر الفقيرة من تملك حساب في مؤسسة مالية سنة 2021 في الجزائر بحيث سجلت الأسر الغنية نسبة 52% من

نفس السنة.

المطلب الثاني: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

أولا: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية

يعد مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ من أهم مؤشرات قياس الشمول المالي خاصة فيما

يخص يعد الوصول للخدمات المالية، حيث يزيد إشماتل الأفراد البالغين في المجتمع كلما زاد هذا المؤشر.

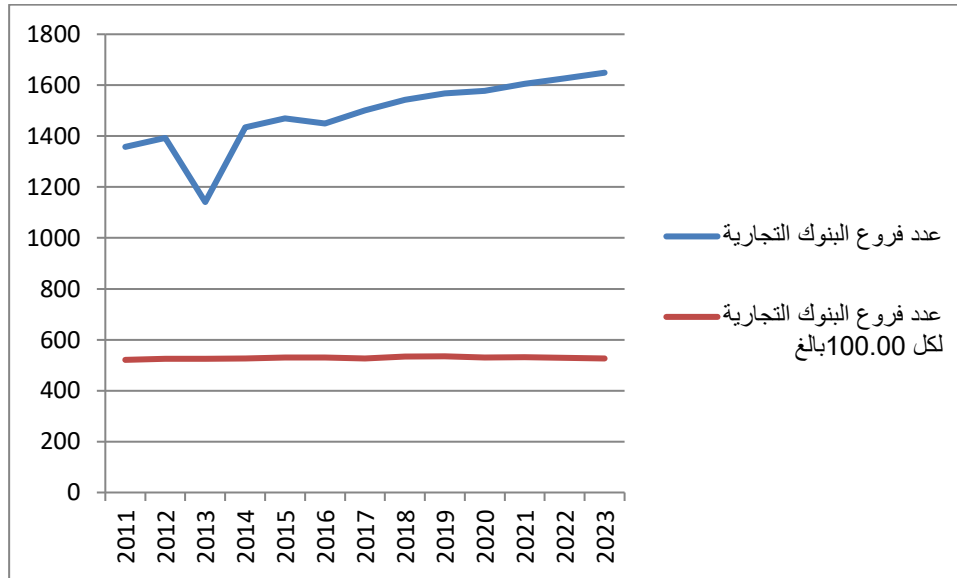
الجدول رقم(09): عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.00 بالغ في الجزائر 2011-2023

التسمية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البنوك التجارية	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
عدد فروع البنوك التجارية	1358	1393	1141	1435	1469	1449	1501	1542	1568	1578	1605	1627	1649
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.00 بالغ	521	525	525	526	530	530	527	534	535	530	531	529	526

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على (Fund Monetary International)،

[https://data.imf.org/en/Data-Explorer?dataseturn=IMF.STA.FAS\(4.0.0](https://data.imf.org/en/Data-Explorer?dataseturn=IMF.STA.FAS(4.0.0)

الشكل رقم(11): عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر 2011-2023



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الجدول رقم(09)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) والشكل(11) أن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر ضعيف، حيث سجل المؤشر قيمة 526 فرع للبنوك التجارية لكل 100.000 بالغ في الجزائر سنة 2023 لكنه ليس مناسب ويعتبر من أسباب الإستهلاك المالي، وحسب الإحصائيات فإن العدد الإجمالي للبنوك التجارية مستقر عند 20 منذ سنة 2011 إلى غاية 2023، من ناحية أخرى إرتفع عدد فروع البنوك التجارية من 1358 فرع سنة 2011 إلى 1649 فرع سنة 2023 أي إرتفع بنسبة 21.42% مقارنة ب السنوات السابقة.

ثانيا: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي تعرف آلة الصراف الآلي على أنها جهاز آلي للبنك لغرض تقديم خدمات كالسحب والإيداع في حساب عملاء المصرف بإستخدام بطاقة مصممة خصيصة لهذه المهمة، تنشر في أماكن مختلفة وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف¹.

الجدول رقم(10): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2011-2023

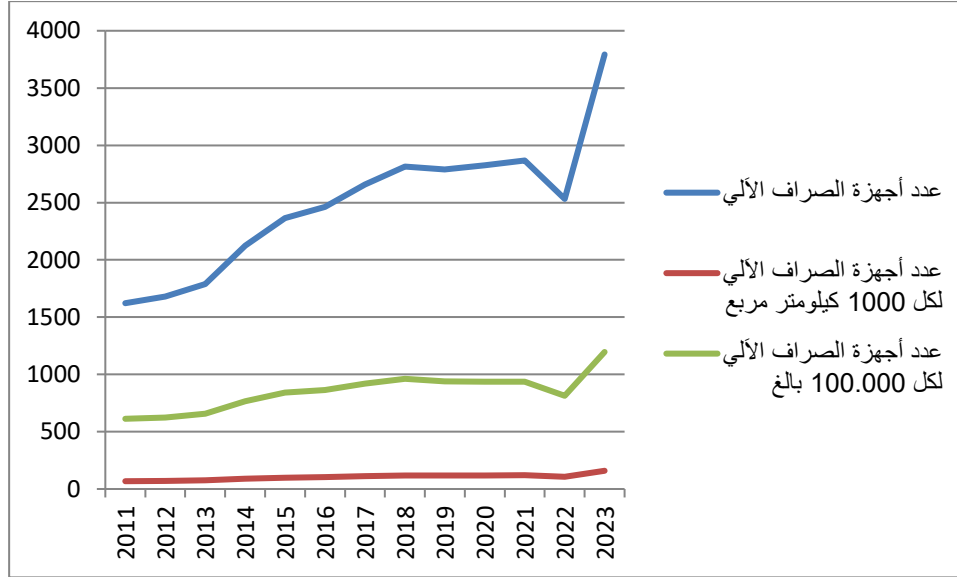
التسمية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد أجهزة الصراف الآلي	1622	1679	1790	2124	2365	2463	2658	2814	2789	2826	2868	2532	3793
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع	68	70	75	89	99	103	112	118	117	119	120	106	159
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	613	624	656	767	842	865	921	962	939	938	937	813	1196

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على (Fund Monetary International)،

¹ بوخاري فاطنة، "واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر (2002-2017)"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4/ العدد 02: (خاص)، 2022، ص138.

[HTTPS://DATA.IMF.ORG/EN/DATA-EXPLORER?DATASETURN=IMF.STA:FAS\(4.0.0](https://data.imf.org/en/data-explorer?dataseturn=IMF.STA:FAS(4.0.0)

الشكل رقم(12): عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر 2011-2023



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(10)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم(12) نلاحظ ضعف في إنتشار أجهزة الصراف الآلي في الجزائر مع قلة فروع البنوك التجارية، حيث أنه من سنة 2011 إلى 2014 لم يصل حتى إلى 1 جهاز صراف آلي في كل 1000 كم²، في حين سنة 2017 حتى 2023 لم تسجل نسبة جيدة رغم بلوغها 1 حيث سجلت 112 جهاز سنة 2017 و 123 جهاز سنة 2023 في كل 1000 كم² فهذا يدل على التفاوت في تركيزها في مناطق على حساب مناطق أخرى، سجلت سنة 2018 وجود 962 جهاز لكل 100.000 بالغ ليتناقص سنة 2022 بلغ 813 جهاز لكل 100.000 بالغ ليصل إلى 1196 جهاز لكل 100.00 بالغ سنة 2023 بالرغم من هذا يبقى ضعيف ويتزامن مع هذا التغير إستقرار في عدد الصرافات الآلية من 2014 إلى 2022 حيث زادت في هذه الفترة بمعدل 19% في حين هناك زيادة لسنة 2023 بنسبة 49% وهي زيادة مقبولة ولكن يجب أن تتوافق مع عدد فروع البنوك التجارية المقدّر ب 1649 سنة 2023.

المطلب الثالث: مؤشر إمتلاك البالغين لحسابات إدخار في مؤسسة مالية ومؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية
أولاً: مؤشر إمتلاك البالغين لحسابات إدخار في مؤسسة مالية

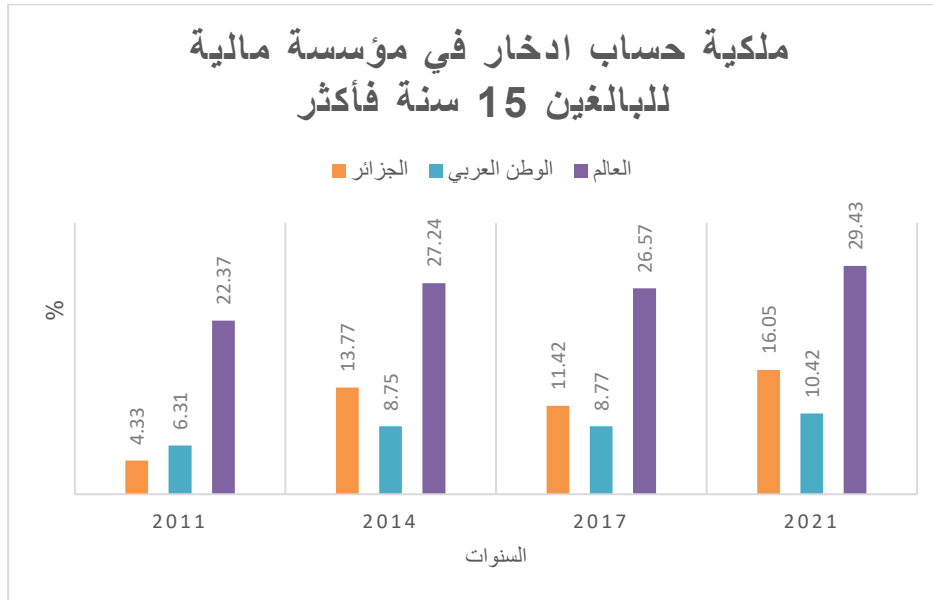
الجدول رقم(11): ملكية حساب ادخار في مؤسسة مالية للبالغين 15 سنة فأكثر

التعيين	2011	2014	2017	2021
الجزائر	4.33%	13.77%	11.42%	16.05%
العالم العربي	6.31%	8.75%	8.77%	10.42%
العالم	22.37%	27.24%	26.57%	29.43%

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على (the global findex database)

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

الشكل رقم(13) ملكية حساب إدخار في مؤسسة مالية للبالغين 15 سنة فأكثر



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الجدول رقم(11)

نلاحظ من خلال الجدول (11) والشكل (13) أنه هناك إختلاف في ملكية حسابات إيداعية بين الجزائر و المعدل العالمي الذي بلغ 29.43% سنة 2021، كما يلاحظ أن الجزائر تسجل نسب أحسن من العالم العربي خلال سنة 2014، 2017 و 2021 إذ بلغت 16.05% سنة 2023 ورغم ذلك لاتزال لم تصل المستوى الجيد، حيث إرتفعت من 4.3% سنة 2011 إلى 13.77% سنة 2014، أي بزيادة 3 أضعاف لكن عاودت لتتخفص سنة 2017 إلى 11.42% يمكن أن يرجع ذلك لضعف الثقة في النظام المصرفي ولأسباب دينية ناتجة عن عدم الرغبة في الحصول على عوائد، لتعاود الإرتفاع سنة 2021 بنسبة حوالي 5%.

ثانيا: مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية

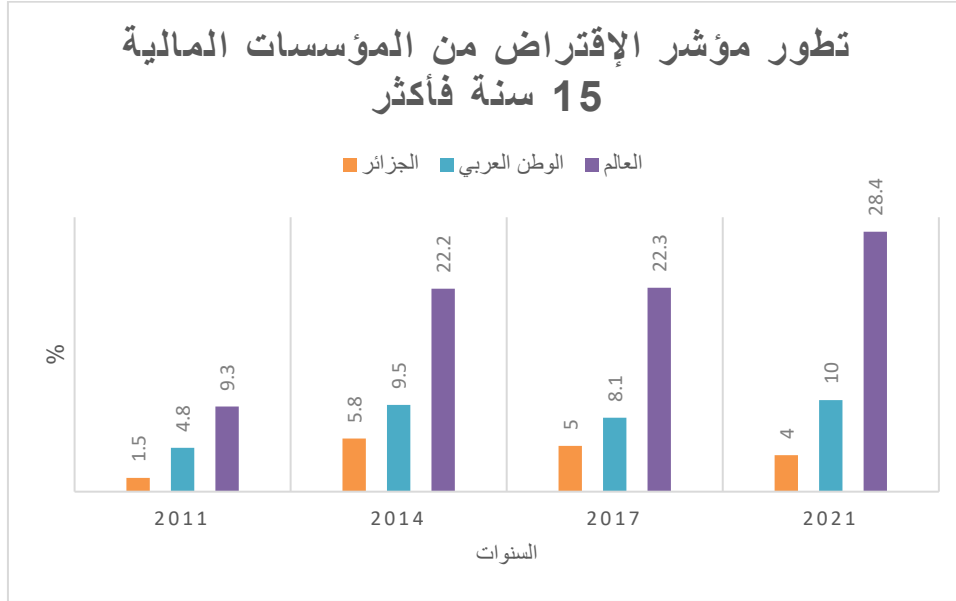
الجدول رقم (12): تطور مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية 15 سنة فأكثر

التعيين	2011	2014	2017	2021
الجزائر	1.5%	5.8%	5%	4%
العالم العربي	4.8%	9.5%	8.1%	10%
العالم	9.3%	22.2%	22.3%	28.4%

المصدر: من إعداد الطالبة إعتماذا على (the global index database)

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

الشكل رقم(14): تطور مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية 15 سنة فأكثر



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم(12)

من خلال الجدول رقم(12) والشكل(14) نلاحظ أن نسبة البالغين الذين قامو بالإقتراض من مؤسسة مالية بقي ثابتا بين سنة 2014 و 2017 حيث إستقرت النسبة عند 5% و تعتبر ضعيفة بالنسبة للعالم العربي الذي سجل 9% سنة 2014 ثم تراجع بالإنخفاض سنة 2017 إلى معاودة الإرتفاع إلى 10% سنة 2021، بحيث عند المقارنة مع العالم نلاحظ أن الجزائر متأخرة بنسبة كبيرة، حيث سجل في العالم بين سنتي 2014 و 2017 نسبة 22% من الأشخاص البالغين الذين قامو بالإقتراض من مؤسسة مالية فإذا قمنا بالمقارنة مع مؤشر ملكية حسابات إدارية سنلاحظ عدم التناسب وهذا قد يرجع إلى إرتفاع في سعر الفائدة علي القروض لهذا يجب معالجة هذه المشاكل من طرف الحكومة الجزائرية.

المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي (دراسة حالة الجزائر).

المطلب الأول: مجتمع وعينة وأداة الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

بغية التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر تم تصميم إستمارة إستبيان إلكترونية وتوجيهها لعينة عشوائية من المجتمع الجزائري حيث تم جمع 201 إستبيان قابل للتحليل.

2. أداة الدراسة:

تم تصميم الإستمارة كأداة تساعدنا على جمع البيانات و المعلومات بغية تحقيق أهداف الدراسة وقد إشملت ثلاثة أقسام كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

القسم الثاني: التكنولوجيا المالية: كانت ب 8 أسئلة

القسم الثالث: الشمول المالي ويضم 3 أبعاد منها) بعد الوصول للخدمات المالية ،بعد إستخدام الخدمات المالية ،بعد جودة الخدمات المالية(بعدد أسئلة 15 سؤال حيث أصبح حجم الأسئلة 23 سؤال وعلى مقياس ليكارت الخماسي(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق بشدة، موافق) وفقا للدرجة(1, 2, 3, 4, 5) على التوالي.

المطلب الثاني: قياس صدق وثبات أداة الدراسة و معرفة خصائص العينة

1. قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

من أجل التأكد من ثبات أداة البحث وقياس صدق وتناسق عبارات الإستبيان مع بعضها البعض تم إستعمال معامل ألفا كرونباخ وفقا للجدول التالي:

الجدول 13: قياس ثبات وصدق الإستبيان

أقسام الإستبيان	قيمة ألفا كرونباخ
التكنولوجيا المالية	0,842
الشمول المالي	0,884
الأداة ككل	0,913

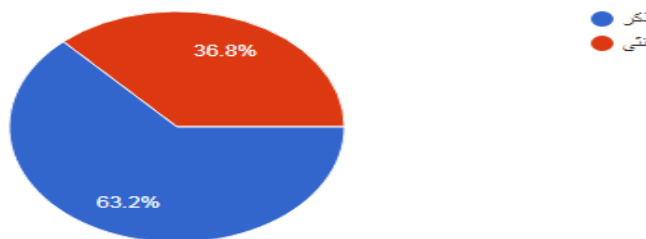
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

نلاحظ من الجدول أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.6)، إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (0,913) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع أي صلاحية إستخدام هذا الإستبان في الدراسة.

2. خصائص أفراد عينة الدراسة: نوضح خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، قطاع العمل، ملكية حساب في مؤسسة مالية، مكان السكن.

❖ الجنس: من خلال الشكل تشير نتائجه إلى أن نسبة الذكور بلغت 63.2% مقابل 36.8% للإناث، مما يدل على هيمنة الذكور على عينة الدراسة، وهو ما قد يعكس أن نسبة إستجابة الإناث ضعيفة مقارنة بالذكور.

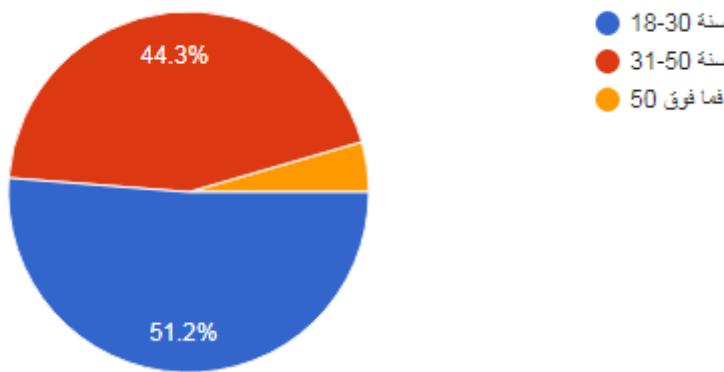
الشكل 15: نسبة الإناث والذكور في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الإستبيان

❖ **السن:** تمثل الفئة العمرية بين 18-30 سنة النسبة الأكبر من العينة (51.2%) وهو ما يعكس سيطرة فئة الشباب في استخدام التكنولوجيا المالية، في حين بلغت الفئة العمرية بين 30-50 نسبة (44.3%) من عينة الدراسة، أما الفئة فوق 50 سنة بلغت 9 أشخاص بنسبة (4.5%) يمكن إرجاع ذلك لنقص الثقافة المالية لهذه الفئة.

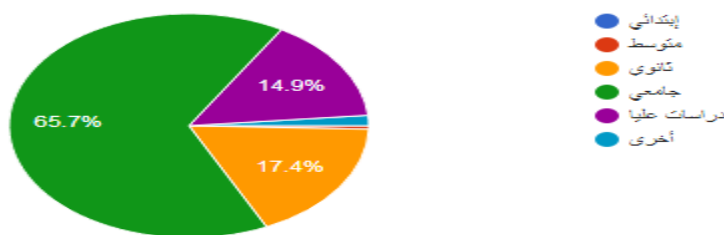
الشكل 16: نسبة الفئة العمرية في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الاستبيان

❖ **المستوى التعليمي:** تظهر النتائج أن 65.7% من المشاركين حاصلون على تعليم جامعي و 14.9% على دراسات عليا، هذا ما يعكس إرتفاع الوعي. والمعرفة في عينة الدراسة وهو ما قد يكون له أثر إيجابي.

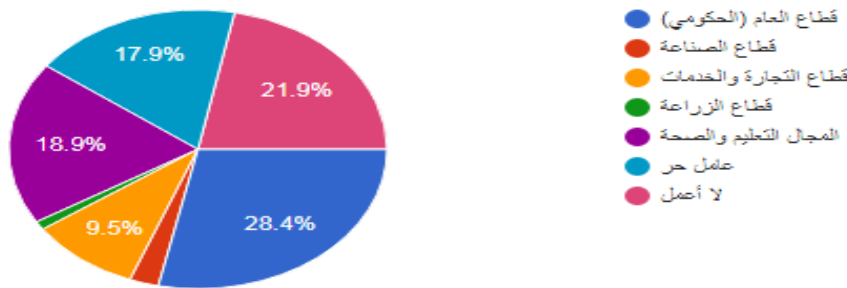
الشكل 17: المستوى التعليمي في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الاستبيان

❖ **قطاع العمل:** يبين الشكل الآتي أن 28.4% من المستجوبين يعملون في القطاع الحكومي و 18.9% يعملون في مجال التعليم و الصحة، و 9.5% قطاع التجارة والخدمات إضافة لذلك بلغت نسبة قطاع الصناعة والزراعة على التوالي 2.5% و 1%، و بلغت نسبة العاملين الأحرار 17.9% تعكس هذه النسبة أن هذه الفئة تعتمد على مصادر دخل غير حكومية، في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل 21.9%.

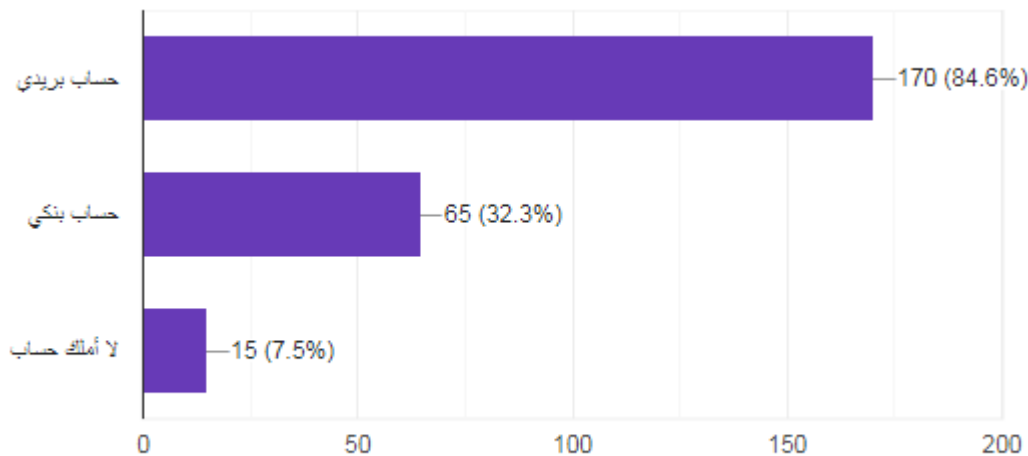
الشكل 18: قطاعات العمل في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الاستبيان

❖ **ملكية حساب في مؤسسة مالية (حساب بنكي، بريدي):** من خلال الشكل نلاحظ أن 84.6% من المشاركين يمتلكون حسابا بنكيا و 32.3% يمتلكون حسابا بريديا ما يشير إلى درجة مقبولة من الشمول المالي ضمن عينة الدراسة و 7.5% غير مشمولين ماليا لعدم إمتلاكهم لحساب في مؤسسة مالية.

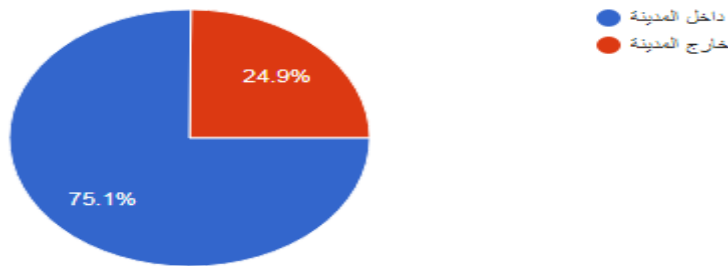
الشكل 19: ملكية حساب لدى مؤسسة مالية في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الاستبيان

❖ مكان السكن: تشير نتائج الشكل إلى أن 75.1% من المشاركين يقيمون داخل المدينة، و نسبة الأفراد خارج المدينة بلغت 24.9% .

الشكل 20: مكان السكن في عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات الاستبيان

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

أ- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سيتم تحليل إجابات أفراد العينة نحو أقسام الدراسة ، من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لغرض معرفة التوجه العام حيث حسب مقياس ليكارت الخماسي يكون الاتجاه العام كما يلي: من 1 إلى 1.79 يشير إلى غير موافق بشدة، من 1.80 إلى 2.95 يشير إلى غير موافق، من 2.60 إلى 3.39 يشير إلى محايد، من 3.40 إلى 4.19 يشير إلى موافق، من 4.20 إلى 5 يشير إلى موافق بشدة .

➤ تحليل إجابات أفراد العينة نحو متغير التكنولوجيا المالية:

سنعرض إجابات أفراد العينة نحو متغير التكنولوجيا المالية عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كمايلي:

الجدول 13: نتائج تحليل فقرات التكنولوجيا المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تمتلك المؤسسة المالية (البنك، مركز البريد،...) التي أتعامل معها تجهيزات تقنية حديثة	3,37	1,03	محايد
2	تمتلك المؤسسة المالية التي أتعامل معها البنية التحتية اللازمة لتطبيق التكنولوجيا المالية	3,18	1,04	محايد
3	تقدم المؤسسة التي أتعامل معها خدماتها عن طريق الأنترنت	3,75	0,87	موافق
4	تتيح المؤسسة المالية التي أتعامل معها خدمات الدفع الإلكتروني	3,82	0,88	موافق
5	يجفرك تقديم المؤسسة لخدماتها المالية بشكل رقمي على زيادة طلبك لها	3,70	0,97	موافق
6	تعتمد المؤسسة المالية على التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مالية عالية الجودة	3,49	0,96	موافق
7	تجري المؤسسة المالية تحديثات على خدماتها الإلكترونية	3,48	0,91	موافق
8	تساهم التكنولوجيا المالية في تسهيل المعاملات واختصار وقت الحصول على الخدمة	4,16	0,81	موافق
	الوسط الحسابي العام	3,62	0,64	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

يشير الجدول 13 إلى نتائج تحليل البيانات لأفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري حيث يتضح من الجدول أعلاه أن درجات الموافقة جاءت بصيغة موافق لعبارات التكنولوجيا المالية تراوحت بين (3,18-4,16) وتراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,87-1,04)، حيث بلغ المتوسط العام (3,62) بانحراف معياري بلغ (0,64) والذي يقع ضمن فئة الموافقة، مما يدل على إجماع أفراد العينة بدرجة موافق على أن المؤسسة المالية تمتلك

تجهيزات تقنية حديثة وبنية تحتية متينة لتطبيق التكنولوجيا المالية و توفر هذه المؤسسة المالية خدماتها عبر الأنترنت وتتيح خدمات الدفع الإلكتروني وتقديم خدمات عالية الجودة مما يسهل المعاملات ويختصر الوقت للحصول على الخدمات وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

➤ تحليل إجابات أفراد العينة نحو متغير الشمول المالي:

سنعرض إجابات أفراد العينة نحو متغير الشمول المالي لكل بعد من أبعاده عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنتائج موضحة كمايلي:

1- الوصول للخدمات المالية:

الجدول 15: نتائج تحليل فقرات الوصول للخدمات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	توجد فروع كافية المؤسسة المالية التي أتعامل معها تسمح بالوصول إلى الخدمة المالية	3,30	1,06	محايد
2	توفر المؤسسة المالية عدد كافي من الصرافات الآلية يسمح بالوصول للخدمة المالية	3,12	1,18	محايد
3	يقدم العاملون في المؤسسة المالية معلومات كافية للعملاء مما يسهل عليهم عملية الوصول للخدمات المالية	3,12	1,14	محايد
4	توفر المؤسسة المالية خدمة التواصل عن طريق المراسلات الإلكترونية مما يسهل الوصول للخدمة المالية	3,18	1,15	محايد
5	إستخدام المواقع الإلكترونية للمؤسسة المالية سهل التصفح ويسهل	3,42	1,06	موافق

			الوصول للخدمة المالية	
	محاييد	0,83	3,23	الوسط الحسابي العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن درجات جاءت محايدة لعبارات الوصول للخدمات المالية تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,12-3,42) وترواحت قيم الانحراف المعياري بين (1,06-1,18)، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3,23) والذي يقع ضمن درجة المحايدة بانحراف معياري بلغ (0,83)، مما يدل على أن الأفراد لم يظهرو ميولا قويا تجاه الموافقة أو المعارضة أو واجهو صعوبات في الوصول للخدمات المالية .

2- إستخدام الخدمات المالية

الجدول 16: نتائج تحليل فقرات إستخدام الخدمات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تؤثر قدرة تحكم الأفراد في التكنولوجيا على نسبة طلبهم للخدمات المالية الإلكترونية	3,83	0,97	موافق
2	تقدم المؤسسات المالية بطاقات بنكية أو بريدية ذات إستخدامات متعددة	3,65	0,94	موافق
3	يمكن إستخدام الحساب في دفع فواتير الخدمات (كهرباء، غاز، أنترنت،...)	3,99	0,88	موافق
4	توفر المؤسسة إمكانية تحويل الأموال إلكترونيا	3,85	0,92	موافق
5	تعيق الرسوم المفروضة من طرف المؤسسة المالية على إستخدام الخدمات المالية	3,26	1,01	محاييد
	الوسط الحسابي العام	3,71	0,63	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن الاتجاه العام جاء بصيغة موافق لعبارات استخدام الخدمات المالية تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,26-3,99) وترواحت قيم الانحراف المعياري بين (0,88-1,01)، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3,71) والذي يقع ضمن درجة الموافقة بانحراف معياري بلغ (0,63) مما دل على تجانس في إجابات أفراد العينة ، مما يدل على أن المؤسسات المالية لديها إهتمام ببعد استخدام الخدمات المالية .

3- جودة الخدمات المالية:

الجدول 17: نتائج تحليل فقرات جودة الخدمات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تقدم المؤسسة المالية شفافية كافية للعملاء	3,33	0,99	محايد
2	تقدم المؤسسة المالية خدمات مالية مستمرة بانتظام	3,32	1,04	محايد
3	تعتبر تكاليف الحصول على الخدمات المالية مقبولة مع دخل العميل (الزبون)	3,34	0,98	محايد
4	توفر المؤسسات المالية حماية قانونية كافية لحماية حقوق العميل	3,45	1,00	موافق
5	تتصف الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسة المالية بالجيدة	3,40	0,91	موافق
	الوسط الحسابي العام	3,37	0,78	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

تشير نتائج الجدول 05 إلى أن الاتجاه العام جاء محايد لعببارات جودة الخدمات المالية تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,32-3,45) وترواحت قيم الانحراف المعياري بين (0,91-1,00)، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3,37) والذي يقع ضمن الدرجة المحايدة بانحراف معياري بلغ (0,78) ، مما يدل على أن الأفراد لم يظهرو ميولا قويا تجاه الموافقة أو المعارضة أو غير قادرين على تقييم جودة الخدمات المالية.

ب- اختبار فرضيات الدراسة:

للتعرف على العلاقة الارتباطية بين التكنولوجيا المالية و أبعاد الشمول المالي في الجزائر تم الإعتماد على معامل الارتباط بيرسون ، وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

➤ علاقة الارتباط بين التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي:

1. وجود علاقة ارتباط موجبة بين التكنولوجيا المالية وبعد الوصول للخدمات المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,557) وهي علاقة متوسطة القوة ذات دلالة عند مستوى (0,05) لأن $\text{sig} < 0,05$ ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين التكنولوجيا المالية و بعد الوصول للخدمات المالية.

2. وجود علاقة ارتباط موجبة بين التكنولوجيا المالية وبعد إستخدام الخدمات المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,596) وهي علاقة متوسطة، حيث قدر مستوى الدلالة ب (0,000, $\text{sig} = 0$) وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين التكنولوجيا المالية و بعد إستخدام الخدمات المالية.

3. وجود علاقة ارتباط موجبة بين التكنولوجيا المالية وبعد جودة الخدمات المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,494) وهي علاقة متوسطة القوة ذات دلالة عند مستوى (0,05) لأن $\text{sig} < 0,05$ ، ووفقا لهذه النتائج نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين التكنولوجيا المالية و بعد جودة الخدمات المالية.

➤ تحليل الانحدار البسيط لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع:

- الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر.

الجدول 18: نتائج تحليل تباين خط الانحدار

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة t	قيمة f	مستوى الدلالة
		b	a	R	R ²	المحسوبة	المحسوبة	sig
التكنولوجيا المالية	الشمول المالي	1,142	0,635	0,651	0,424	12,114	146,753	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإحصائي.

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة موجبة و تأثير ذو دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 65% وهو إرتباط قوي وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (42%) أي أن متغير التكنولوجيا المالية فسر مانسبته (42%) من متغير الشمول المالي، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (12,114) إذن التكنولوجيا المالية مفسرة إحصائيا للشمول المالي في حين بلغت قيمة f المحسوبة (146,753) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\text{sig}=0.000$) وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) إذن النموذج معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، ومن هنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي نصت على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر.

✓ المعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط:

تكتب المعادلة الخطية للانحدار الخطي التي تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع الشمول المالي والمتغير المستقل التكنولوجيا المالية في شكل رياضي كما يلي:

$$Y=1.142+0.635X$$

Y: الشمول المالي.

X: التكنولوجيا المالية.

خاتمة الفصل:

أسفرت نتائج دراستنا في هذا الفصل عن تقديم رؤية تحليلية مزدوجة تجمع بين دراسة إحصائية البيانات الرسمية المتعلقة بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر، ودراسة حالة بواسطة إستبيان. لعينة عشوائية من أفراد المجتمع حيث أظهرت بعض المؤشرات أنه هناك تطور تدريجي في كل من مؤشرات الشمول المالي و التكنولوجيا المالية وانه يوجد علاقة ايجابية بين التكنولوجيا المالية و مستوى الشمول المالي.

الخاتمة

العامّة

الخاتمة:

أصبحت التكنولوجيا المالية عنصرا محوريا وركيزة أساسية في النظام المالي العالمي، حيث نقلت الخدمات المالية التقليدية إلى خدمات رقمية مبتكرة وحديثة ومن خلال الدور الذي لعبته شركات التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية و تقديم هذه الخدمات بأسعار مناسبة لجميع شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود وبالتالي تحقيق الشمول المالي للأفراد والشركات في جميع دول العالم .

يمثل الشمول المالي أحد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل تعزيز النمو الإقتصادي المستدام وتمكين الفئات الهشة إقتصاديا ومحاولة تقليص الفوارق الإجتماعية من خلال أداء التكنولوجيا المالية التي أحدثت قفزة نوعية في طرق تقديم الخدمات وتوفيرها مما يتطلب وجود بيئة تنظيمية محفزة وبنية تحتية رقمية متطورة و ثقافة مالية كافية، وبخصوص السياق الجزائري ورغم التقدم النسبي المسجل في رقمنة بعض الخدمات المالية إلا أن التحديات لاتزال قائمة لتعزيز الرقمنة مما يتطلب مزيد من الإصلاحات على مستوى الإطار التشريعي وتحسين الثقة في مختلف المنصات الرقمية لضمان تحقيق شمول مالي فعال ومستدام.

نتائج الدراسة:

يمكن إيجاز مجموعة من نتائج تم التوصل إليها نبرز أهمها فيما يلي:

- تعد التكنولوجيا المالية آلية محورية لتعزيز الشمول المالي من خلال قدرتها على خفض التكاليف وتقديم خدمات مالية مبتكرة متطورة.
- ضمت التكنولوجيا المالية العديد من القطاعات تمثلت في الإقراض الرقمي، التمويل الجماعي، تكنولوجيا التأمين، إدارة الثروات الرقمية، التكنولوجيا التنظيمية كل قطاع يقدم حلول رقمية مبتكرة.
- تعتبر شركات التكنولوجيا المالية من أبرز العوامل المحفزة للشمول المالي.
- تتمثل أبعاد الشمول المالي في الوصول للخدمات المالية، إستخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

- تشهد الجزائر تحسنا في مؤشرات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.
- أثرت التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي على الشمول المالي.

إختبار فرضيات الدراسة:

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها تمكنا من إختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، فبالنسبة لـ:

- الفرضية الأولى (لتكنولوجيا المالية أثر إيجابي على تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تشجيع استخدامها، وتوفير خدمات ذات جودة عالية.): فقد بينت الدراسة صحة هذه الفرضية حيث تم التوصل إلى أن للتكنولوجيا المالية أثر إيجابي في تحقيق الشمول المالي.
- الفرضية الثانية (تُساهم التكنولوجيا المالية في تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الريفية أو الفئات غير المشمولة تقليديًا): قد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن التكنولوجيا المالية لها إرتباط بمدى الوصول للخدمات المالية وإستخدام الخدمات المالية وجودتها.
- الفرضية الثالثة (تُعزز التكنولوجيا المالية من استخدام الخدمات المالية بشكل مستمر وفعال من قبل الأفراد، بفضل سهولة الاستخدام وتنوع الخدمات): قد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن التكنولوجيا المالية لها إرتباط بمدى إستخدام الخدمات المالية.
- الفرضية الرابعة (تُساهم التكنولوجيا المالية في رفع جودة الخدمات المالية المقدمة، من حيث السرعة، الشفافية، وتخصيص الخدمات بحسب احتياجات المستخدم): قد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن التكنولوجيا المالية لها إرتباط بجودة الخدمات المالية.

التوصيات:

✓ تطوير سياسات و تشريعات من قبل الحكومات و السلطات المالية تشجيعا للشمول المالي وتعزيزا للتكنولوجيا المالية.

✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا مالية و الشمول المالي . تعزيز الثقافة المالية و الرقمية من هلال برامج التوعية و التعليم لفائدة أفراد مجتمع.

✓ تأكيد وصول مختلف الخدمات المالية لمختلف الفئات والأفراد بكل شفافية وعدالة وتوفير معلومات للعملاء مما يساهم في زيادة ثقة في النظام المالي.

✓ إنشاء صندوق تمويل مخصص للتكنولوجيا المالية في الجزائر.

آفاق الدراسة:

تتيح هذه الدراسة المجال امام العديد من الإمتدادات البحثية المستقبلية في ظل التحويلات التي يشهدها العالم ومن أبرز آفاق هذه الدراسة:

- إجراء دراسة ميدانية تحليلية معمقة على المؤسسات المالية في الجزائر لقياس مدى إدماجهم في النظام المالي.
- الثقافة المالية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي .
- فعالية الإطار التنظيمي الجزائري في دعم شركات التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي.

قائمة

المراجع

- مراجع باللغة العربية:

- المجلات و المقالات:

- 1- سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلة أفاق علمية، المجلد 11 العدد 03، سنة 2019.
- 2- شوقي بورقية، هاجر زرارقي، "التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي: دول شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 09 العدد 02، ديسمبر 2022.
- 3- عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداع، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و إنعكاساتها على القطاع المصرفي"، مجلة المدير، مجلد 09، رقم 03، سنة 2022.
- 4- مروة بلمباركي، إبراهيم شيخ التهامي، "أثر التجارة الخارجية على التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2004-2021)"، مجلة الجغرافيا الإقتصادية، المجلد 02/العدد: 01(2025) .
- 5- خلف سمية، العجاج فاطمة الزهراء، "إستخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجنت، المجلد 04-العدد 01(خاص)، جانفي 2023.
- 6- هبة الله سمير محمد، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على القطاع المصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع- أكتوبر 2022.
- 7- بلاغ سامية، "أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020)"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد 03/لشهر أكتوبر 2022.
- 8- ناصر صلاح الدين غربي، " دراسة أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ،تونس، المغرب) بإستعمال نموذج بانل ARDL خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07/العدد 01 (2022).

- 9- آسيا بن ساسي، خضرة دحو، حسيني إسحاق، "علاقة التكنولوجيا الرقمية بالشمول المالي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 05/العدد 03، سنة 2023.
- 10- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، "دور مسرعات الأعمال في إطلاق وتمويل شركات التكنولوجيا المالية"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 11- العدد 01/ عدد خاص - جزء 01(مارس 2023).
- 11- إلهام حجرية، عمر حميدات، "تقييم دعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية -دراسة حالة شركات التكنولوجيا المالية المصرية-"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01 (2022).
- 12- محمد أمين الباهي، مليكة سليمان، "مساهمة شركات و ابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11- العدد 02/ عدد خاص - الجزء 02(مارس 2023).
- 13- توات عثمان، "دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز الشمول المالي تجارب ودروس دولية للدول العربية"، بوابة البحث، مارس 2021.
- 14- سعاد المبلودي، فاطمة فوقة، "الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2019-2011)"، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 13/العدد: 2(2022).
- 15- المانسيح رابع أمين، " آليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لإرساء الشمول المالي الرقمي -إعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل-"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 03(2022).
- 16- بالعبيدي عايدة عبير، مشواري حدة، "تبنى تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي-دراسة تجارب بعض الدول العربية-"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17/العدد: 01(2023).
- 17- بوغراة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، "أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي: دراسة عينة من دول المينا (الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، تونس، تركيا)"، مجلة MECAC، المجلد 20/العدد 2 ديسمبر 2024.

- 18- هادي سامي محمد، سالي فريد، سماح المرسي، "التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في زيمبابوي"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد (46)/عدد 3/ج (1) يوليو 2024.
- 19- جبهة بلهاشمي، "تعزيز رقمنة تكنولوجيا الخدمات المالية في ظل الأزمة الصحية الأخيرة ودورها في الرفع من مؤشر الشمول المالي في دول MENA"، مجلة إقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد 08/العدد 02 (2022).
- 20- حدة بتينة، "أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة المعارف، المجلد 17/العدد 2 (ديسمبر 2022).
- 21- زبير عياش، خلف الله بن يوسف، "مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية- دراسة ميدانية على عينة من متعملي بنك البركة الجزائري -"، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلد 8/العدد 2/ديسمبر 2021.
- 22- علي حميد هندي العلي، شهاب زيد كامل العبيدي، " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي للمدة 2017-2022"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 20/عدد خاص / 2024.
- 23- بوري صراح، براهيم آسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق تعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري" BNA، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 09/العدد 01 (أفريل 2023).
- 24- بوتيرة وهيبة، آيت مبارك سامية، " الرقمنة والتكنولوجيا المالية ادوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر (2016-2023): دراسة تحليلية شاملة"، مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد 10/العدد 2/سنة 2024.
- 25- صليح بونفلة، " بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018.
- 26- بوخاري فاطنة، "واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر (2002-2017)"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4/العدد 02: (خاص)، 2022.

- الأطروحات و المذكرات :

1- مولودي عبد الغاني، "الإبتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي : دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022.

2- قيمش خولة، "متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول"، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، سطيف 1/جامعة فرحات عباس، 2023-2024.

- التقارير :

1- تقرير التكنولوجيا المالية (2016): التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، ومضة وبيفورت.

2- نزمين المجدي (2020): الذكاء الإصطناعي وتعلم الآلة، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 3، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

3- صندوق النقد العربي (2015)، "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي للدول العربية.

4- معهد الدراسات المصرفية (2016): الشمول المالي، نشرة توعية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية.

مراجع باللغات الأجنبية:

- المجلات و المقالات \ journals and articles :

1- Battouche oumaïma Houria Malek, Doumi Samra, " exploring the extent of Fintech adoption intentions in stif: A study from bank customers' Perspectives", journal of economic sciences Institut, vol:27 num: 01 year:2024

- 2- Ibrahim A.zeidy, " the Role of Financial Technology (Fintech) in Increasing efficiency in the economy", special report common market for eastern and southern Africa, comesa monetary institute ,2022
- 3- Leong, K. and Sung, A. (2018) 'FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?', International Journal of Innovation, Management and Technology, vol. 9, no 2
- 4- Abdellaoui fethallah," Financial Technology (Fintech): A Theoretical Approache", journal of economic geography, volume:02/N⁰:01(2025).
- 5- Khaled Mahmud,MD Mahbubul Alam Joarder and Kazi Muheymin-Us-Sakib," Adoption Factors of Fintech: evidence from an emerging economy country-Wide Representative sample", international journal of Financial studies,2023,19,9.
- 6- Adamek,J, & Solarz,M. (2023). Adoption factors in digital lending servuces offered by FinTech lenders. Oeconomia Copernicana, 14(1).
- 7- Chen,A.J, Omri,E.T, Jung,K.K, & Regina,W.M. (2023). Digital Lending and Financial Well-Being: Evidence from a Developing Economy .
- 8- David mhalanga , "The role of big data in financial technology toward financial inclusion",2024,frontieresDOI 103389//data_2024_118444.
- 9- Merabet abdeldjelil, Abdelhadi Mokhtar," the Role of startups in the field of technology and financial services in promoting financial inclusion", Al-MIEYAR journal- volume 15, Issue 01(2024).
- 10- Noelia Cámara, David Tuesta,"Measuring Financial Inclusion:A Multidimensional Index", BBVA, No 14/26 ,August 2014.

- 11- Reena Agarwal, " Role of Fintech companies in Increasing Financial Inclusion" journal of applied management-jidnyasa, volume 14, issues 1,2022.
- 12- Arianto Dangcheng, Rahim Munir, "Fintech and financial inclusion: how digital payment systems empower small entrepreneurs", journal of Indonesian scholars for social research, vol 5,no 1, 2025.
- 13- Hossam Hussein , "the impact of financial Technology on financial inclusion :The case of Egypte" , Journal of Economics and Finance , volume 11 ,Issue 6 ser . 11 (Nov-Dec,2020).
- 14- yondi caturadina darnida ,Andir haryono , arifia nurriqli , 2024 ,"the role of financial Technology in increasing financial access" , journal of management , vol 3 ,No 2 , July -decembre (2024).
- 15- SL Mardiana , T Faridatul , D Herlindawati ,tiara, and L O Mardiyana , "The contribution of financial Technology in increasing societyis financial inclusions in the industrial eta 4.0" , IOP Publishing ,conf.series : Earth and environ mental Science 485 (2020).
- 16- Ali Mustafa , Ahmed marei , A. Al-Amarnah , and Al-abbadi , 2023 , "The role of fintech payment instruments in improving financial inclusion " , informations sciences letten an international journal, inf.sei .lett.12,No6,2023.
- 17- Mohamed asif , Mohd naved khan , sadhana tiwari , showkat k.wani and firoz alam , " The impact of fintech and digital financial services on financial inclusion in india" , 2023 , Risk financial manag ,2023,16,122.

18- ALKA SINGH , "ROLE OF TECHNOLOGY IN FINANCIAL INCLUSION " , International Journal of business and général management (IJBGM) Vol 6 , Issue 5 Aug-sep 2017.

19- Arnesh Telukdarie , Aviksha Mungar , 2006, "the impact of digital financial technology on accelerating financial inclusion in developing economies" ,scienceDirect , procedia computer science 217 (2023).

- التقارير \ Reports :

1-FSB(2017): Financial Stability Implications from FinTech, Supervisory and Regulatory Issues that Merit Authorities' Attention, Financial Stability Board

2- IMF(2018): The Bali Fintech Agenda. IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington DC.

3- Ratna Sahay, Ulric Eriksson von Allmen, Amina Lahreche, Purva Khera, Sumiko Ogawa, Majid Bazarbash, Kimberly Beaton(2020): The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, International Monetary Fund, Monetary and capital markets department.

4- Philip Rowan, Kieran Garvey, Bryan Zheng Zhang and others(2020): FinTech in Uganda: Implications For Regulation, financial sector deepening, cambridge centre for fianane report.

5- Akash Dubey(2019): Fintech Report, EnterSlice, Noida, india.

- 6- Accion Insights(2018) :Demystifying Digital Lending, How Digital Transformation Can Help Financial Service Providers Reach New Customers, Drive Engagement, and Promote Financial Inclusion.
- 7- Carrie Kelley, Kiki Wang(2021): InsurTech: A Guide for the Actuarial Community, Innovation and Technology, Society of Actuaries.
- 8- KPMG(2022): WealthTech: Looking ahead, Exploring the growth, trends and future of WealthTech, Endows.
- 9- Paul Tierno(2023) : Cryptocurrency: Selected Policy Issues, Congressional Research Service, CRS Report, R47425 VERSION 1 NEW.
- 10- Peter Mell, Timothy Grance(2011): The NIST definition of Cloud Computing, Recommendations of the National Institute of Standards and Technology report.
- 11- World Bank(2022): Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity.
- 12- BIS(2016): Payment aspects of financial inclusion, Committee on Payments and Market Infrastructures, Bank for international settlements & World Bank Group.
- 13- Nadine Chehade, Antoine Navarro, Yisr Barnieh, Habib Attia (2017) : Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper, CGAP and Arab Monetary Fund.

14- G20, ATISG(2010) : Innovative Financial Inclusion, Principles and Report on Innovative Financial Inclusion, G20 Financial Inclusion Experts Group, ATISG Report.

15- World bank(2012) : Financial Inclusion Strategies Reference Framework, Financial Inclusion Strategies – Reference Framework.

الكتب / Books:

1- Francisco G. Villarreal (2017): Financial inclusion of small rural producer, Economic Commission for Latin America and the Caribbean Santiago, ECLAC books .

مواقع على الأنترنت / websites :

<https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-east-fintech-50/>

قائمة

الملاحق

الملحق 1: معامل ألفا كرونباخ لمحاوَر الإستبيان

Echelle : inclusion

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	201	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	201	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,884	15

Echelle : fintech

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	201	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	201	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,913	23

Echelle : total

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	201	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	201	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,913	23

الملحق 2: نتائج تحليل فقرات التكنولوجيا المالية

Statistiques

التكنولوجيا المالية

N	Valide	201
	Manquant	0
Moyenne		3,6225
Ecart type		,64783

الملحق 3: نتائج تحليل فقرات الشمول المالي

Statistiques			Statistiques			Statistiques		
jawda			ist			الوصول_خ		
N	Valide	201	N	Valide	201	N	Valide	201
	Manquant	0		Manquant	0		Manquant	0
Moyenne		3,3741	Moyenne		3,7194	Moyenne		3,2348
Ecart type		,78519	Ecart type		,63630	Ecart type		,83892

الملحق 4: نتائج الارتباط بين التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي

Corrélations				Corrélations			
		الوصول_خ	ist			الوصول_خ	التكنولوجيا المالية
التكنولوجيا المالية	Corrélation de Pearson	1	,596**	التكنولوجيا المالية	Corrélation de Pearson	1	,557**
	Sig. (bilatérale)		,000		Sig. (bilatérale)		,000
	N	201	201		N	201	201
ist	Corrélation de Pearson	,596**	1	الوصول_خ	Corrélation de Pearson	,557**	1
	Sig. (bilatérale)	,000			Sig. (bilatérale)	,000	
	N	201	201		N	201	201

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations			
		الوصول_خ	jawda
التكنولوجيا المالية	Corrélation de Pearson	1	,494**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	201	201
jawda	Corrélation de Pearson	,494**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	201	201

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق 5: نتائج الإنحدار الخطي البسيط

Récapitulatif des modèles ^b				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,651 ^a	,424	,422	,48043

a. Prédictors : (Constante), التكنولوجيا المالية

b. Variable dépendante : ch

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	33,873	1	33,873	146,753	,000 ^b
	de Student	45,932	199	,231		
	Total	79,805	200			
a. Variable dépendante : ch						
b. Prédicteurs : (Constante), التكنولوجيا_المالية						

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1,142	,193		,000
	التكنولوجيا_المالية	,635	,052	,651	,000
a. Variable dépendante : ch					

الصفحة	المحتويات
أ	الملخص
ج	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
1	المقدمة العامة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي
6	مقدمة الفصل
7	المبحث الأول: التأطير النظري للتكنولوجيا المالية
7	المطلب الأول: تطور مفهوم التكنولوجيا المالية.
12	المطلب الثاني: أسباب تبني التكنولوجيا المالية وخصائصها
17	المطلب الثالث: خدمات ومجالات وتقنيات التكنولوجيا المالية
27	المبحث الثاني: التأطير النظري للشمول المالي
27	المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الشمول المالي
32	المطلب الثاني: مبادئ وحواجز الشمول المالي
34	المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي
38	المبحث الثالث: العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي
38	المطلب الأول: دور شركات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي
43	المطلب الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية في الشمول المالي
45	المطلب الثالث: عوائق التكنولوجيا المالية أمام الشمول المالي
47	خاتمة الفصل
48	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
49	مقدمة الفصل
50	المبحث الأول: الدراسات العربية
55	المبحث الثاني: الدراسات الإنجليزية
60	المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
62	خاتمة الفصل

64	الفصل الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي (دراسة حالة الجزائر).
65	مقدمة الفصل
66	المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر
66	المطلب الأول: مؤشر نشاط الدفع عبر الأنترنت
68	المطلب الثاني: نشاط السحب على الجهاز النقدي وعدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المتداولة في الجزائر
72	المطلب الثالث: مؤشر الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني و نشاط الدفع بواسطة الهاتف
77	المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر
77	المطلب الأول: مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي
79	المطلب الثاني: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي
83	المطلب الثالث: مؤشر إمتلاك البالغين لحسابات إدخار في مؤسسة مالية ومؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية
86	المبحث الثالث: دراسة أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر
86	المطلب الأول: مجتمع وعينة وأداة الدراسة
86	المطلب الثاني: قياس صدق وثبات أداة الدراسة و معرفة خصائص العينة
90	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وإختبار الفرضيات
98	خاتمة الفصل
100	الخاتمة العامة
104	قائمة المراجع
114	قائمة الملاحق

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر باستخدام

الأساليب الإحصائية المتمثلة في تحليل البيانات الوصفية و تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي البسيط و باستخدام

المتغيرات التالية: الشمول المالي ممثل بأبعاده كمتغير تابع و التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل.

حيث تم استخدام الإستبيان مقسم إلى محاور تضمن المحور الأول البيانات الشخصية والمحور الثاني التكنولوجيا المالية

أما المحور الثالث الشمول المالي الممثل بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات

المالية) ووزع على عينة عشوائية .

حيث توصلت النتائج إلي ما يلي: أن التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابا ومعنويا على أبعاد الشمول المالي وفي الأخير

للتكنولوجيا المالية دور في تعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، شركات التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الرقمية، الإقراض

الرقمي، التكنولوجيا التنظيمية.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of Financial Technology on Financial Inclusion in Algeria using statistical methods represented by descriptive data analysis, correlation analysis, and the simple linear regression model, using the following variables: Financial Inclusion represented by its dimensions as a dependent variable, and Financial Technology as an independent variable.

A questionnaire divided into sections was used. The first section: Personal Data, the second section: Financial Technology, and the third section: Financial Inclusion represented by its dimensions (access to financial services, use of financial services, quality of financial services), and it was distributed to a random sample.

The results concluded the following: Financial Technology positively and significantly affects the dimensions of Financial Inclusion. And Financial Technology has a role in promoting Financial Inclusion.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, FinTech Companies, Digital Financial Services, Digital Lending, Regulatory Technology (RegTech).